



أثر تطبيق الممارسات المحاسبية الحديثة في الحد من الفساد المالي والإداري

اعداد الطالب : إبراهيم أحمد اليحيى

الاهداء

إلى روح والدي الغالي رحمه الله، الذي غادر الدنيا وبقي أثره ودعاؤه وقيمه نبراساً
يضيء طريقي، أسأل الله أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناته وأن يجمعني به في
جنات النعيم

إلى والدتي الغالية، حفظها الله وأدام عليها الصحة والعافية، التي كانت وما زالت
مصدر الدعم والعطاء والدعاء، والتي كان لصبرها وتشجيعها الأثر الكبير في
مواصلة مسيرتي العلمية

إلى أفراد أسرتي الذين أحاطوني بالدعم والتشجيع والتحفيز

إلى أساتذتي الكرام الذين أسهموا في بناء معارفهم العلمية والعملية

إلى كل باحث يسعى إلى تطوير المعرفة العلمية وخدمة المجتمع

أهدي هذا العمل المتواضع راجياً من الله عز وجل أن يكون نافعاً ومفيداً



الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق الممارسات المحاسبية الحديثة في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات السعودية، من خلال استعراض وتحليل الأدبيات العلمية والدراسات السابقة ذات العلاقة بالمحاسبة والرقابة والتدقيق والشفافية المالية

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع المعلومات من الكتب العلمية والأبحاث المحكمة والرسائل الجامعية والتقارير المهنية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وتحليلها للوصول إلى فهم أعمق للعلاقة بين الممارسات المحاسبية الحديثة والحد من الفساد المالي والإداري

وركزت الدراسة على أربعة أبعاد رئيسية للممارسات المحاسبية الحديثة، وهي الرقابة الداخلية، والتدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي، والشفافية المالية، باعتبارها من أهم الأدوات المستخدمة في تعزيز النزاهة والرقابة داخل المؤسسات

وأظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق الممارسات المحاسبية الحديثة يساهم في تعزيز جودة المعلومات المالية، ورفع مستوى الشفافية، وتحسين فعالية الرقابة، والحد من فرص التلاعب والفساد المالي والإداري. كما بينت النتائج أن التكامل بين الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والشفافية المالية يؤدي إلى تعزيز الحوكمة المؤسسية وتحسين كفاءة الأداء التنظيمي

وأوصت الدراسة بضرورة دعم تطبيق الممارسات المحاسبية الحديثة في الشركات السعودية، وتطوير الأنظمة الرقابية، وتعزيز الشفافية والإفصاح المالي، والاهتمام بالتدريب المستمر للعاملين في المجالات المحاسبية والرقابية، بما يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

الكلمات المفتاحية

المحاسبة الحديثة :

هي مجموعة المبادئ والمعايير والأساليب والتقنيات المحاسبية الحديثة المستخدمة في تسجيل وتبويب وتحليل وإعداد التقارير المالية بهدف توفير معلومات مالية دقيقة وموثوقة تساعد الإدارة وأصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات، وتعزيز الشفافية والرقابة داخل المنشآت

الفساد المالي :

هو استغلال الموارد أو الصلاحيات المالية لتحقيق منافع شخصية أو غير مشروعة، بما يخالف الأنظمة والقوانين والتعليمات المعمول بها، مثل الاختلاس والتزوير والرشوة والتلاعب بالقوائم المالية

الفساد الإداري :

هو إساءة استخدام السلطة أو المنصب الوظيفي لتحقيق مصالح شخصية أو فئوية على حساب المصلحة العامة، ويشمل المحسوبية والواسطة واستغلال النفوذ وعدم الالتزام بالإجراءات والأنظمة الإدارية

الرقابة الداخلية :

هي مجموعة السياسات والإجراءات والأنشطة التي تضعها المؤسسة لضمان حماية الأصول، ودقة المعلومات المالية، وتحقيق الكفاءة التشغيلية، والالتزام بالقوانين واللوائح، والحد من الأخطاء والغش والفساد

التدقيق الداخلي:

هو نشاط مستقل وموضوعي داخل المؤسسة يهدف إلى تقييم وتحسين فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة، من خلال فحص العمليات المالية والإدارية والتأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات المعتمدة

التدقيق الخارجي :

هو عملية فحص مستقلة للقوائم والتقارير المالية تقوم بها جهة أو مراجع خارجي مستقل، بهدف إبداء رأي مهني حول مدى عدالة وصدق القوائم المالية والتزامها بالمعايير المحاسبية المعتمدة

الشفافية المالية :

هي الإفصاح الواضح والدقيق وفي الوقت المناسب عن المعلومات المالية والاقتصادية المتعلقة بالمؤسسة، بما يتيح لأصحاب المصلحة فهم الوضع المالي الحقيقي واتخاذ القرارات على أساس معلومات موثوقة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة الدراسة 1-1-

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطورات اقتصادية وإدارية متسارعة صاحبته زيادة كبيرة في حجم الأنشطة الاقتصادية وتعقد العمليات المالية والإدارية داخل المؤسسات المختلفة. وقد أدى هذا التطور إلى ظهور العديد من التحديات التي تواجه المنظمات في مختلف القطاعات، ومن أبرز هذه التحديات ظاهرة الفساد المالي والإداري التي أصبحت تشكل خطراً حقيقياً على استقرار المؤسسات واستدامتها وقدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية

ويُعد الفساد المالي والإداري من أكثر المشكلات التي تستنزف الموارد الاقتصادية وتضعف كفاءة الأداء المؤسسي، حيث يؤدي إلى سوء استخدام الموارد المالية، وتراجع مستويات الشفافية، وانخفاض الثقة في المعلومات المالية، الأمر الذي ينعكس سلباً على الأداء المالي والتشغيلي للمؤسسات

وفي ظل هذه التحديات برز دور المحاسبة باعتبارها إحدى الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها المؤسسات لتعزيز الشفافية والمساءلة وتحقيق الرقابة الفعالة على الأنشطة المالية والإدارية. فالمحاسبة لا تقتصر على تسجيل العمليات المالية وإعداد التقارير والقوائم المالية فحسب، بل أصبحت تمثل نظاماً متكاملًا للمعلومات يساهم في دعم اتخاذ القرار والكشف عن الانحرافات والمخالفات والحد من فرص الفساد

وقد ساهم التطور في المعايير المحاسبية الدولية وأنظمة الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي والخارجي في تعزيز قدرة المؤسسات على اكتشاف الممارسات غير القانونية ومكافحتها، كما ساهمت التقنيات الحديثة والأنظمة الإلكترونية في رفع كفاءة العمليات المحاسبية وتقليل احتمالات التلاعب والاحتيال المالي

وتسعى الشركات السعودية في ظل رؤية المملكة العربية السعودية 2030 إلى تعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية والمساءلة، الأمر الذي جعل من تطبيق الممارسات المحاسبية الحديثة أحد المرتكزات الأساسية لتحسين الأداء المؤسسي ومكافحة الفساد المالي والإداري

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى تحليل أثر تطبيق الممارسات المحاسبية الحديثة في الحد من الفساد المالي والإداري داخل الشركات السعودية من خلال دراسة ميدانية تعتمد على البيانات الأولية المستقاة من العاملين في الإدارات المالية والمراجعة

مشكلة الدراسة 1-2

تُعد ظاهرة الفساد المالي والإداري من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات في مختلف دول العالم، لما لها من آثار سلبية على الأداء المالي والإداري والتنظيمي، حيث تؤدي إلى هدر الموارد، وانخفاض الكفاءة التشغيلية، وإضعاف الثقة في المعلومات المالية، فضلاً عن تأثيرها السلبي على القدرة التنافسية للمؤسسات واستدامة أعمالها. وقد ازداد الاهتمام خلال السنوات الأخيرة بضرورة تعزيز الشفافية والمساءلة وتطوير الأنظمة الرقابية للحد من هذه الظاهرة والحد من آثارها السلبية على الاقتصاد والمجتمع

وتؤدي المحاسبة دوراً محورياً في دعم الشفافية وتعزيز الرقابة المالية والإدارية من خلال توفير معلومات مالية دقيقة وموثوقة، وتطبيق نظم الرقابة الداخلية، وتفعيل أنشطة التدقيق الداخلي والخارجي، والالتزام بالإفصاح المالي وفقاً للمعايير المهنية المعتمدة. كما تسهم الممارسات المحاسبية الحديثة في الكشف المبكر عن حالات الغش والاحتيال والتلاعب المالي، مما يساعد المؤسسات على اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في الوقت المناسب

وعلى الرغم من التطورات التي شهدتها البيئة المحاسبية والرقابية في المملكة العربية السعودية، وما صاحبها من جهود لتعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية ومكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص، إلا أن بعض الشركات لا تزال تواجه تحديات تتعلق بضعف بعض الإجراءات الرقابية، أو عدم كفاية نظم المتابعة والمراجعة، أو محدودية الاستفادة من الأدوات المحاسبية الحديثة في الحد من الممارسات غير النظامية

وقد أشارت العديد من الدراسات السابقة إلى وجود علاقة بين فعالية الأنظمة المحاسبية ومستوى الفساد داخل المؤسسات، حيث توصلت بعض الدراسات إلى أن ضعف نظم الرقابة الداخلية وانخفاض مستوى الإفصاح المالي يؤديان إلى زيادة احتمالية حدوث الفساد المالي والإداري، في حين أن تعزيز الممارسات المحاسبية الحديثة يساهم في رفع مستويات الشفافية والمساءلة وتقليل فرص التلاعب والاحتيال المالي

ورغم أهمية هذه النتائج، إلا أن هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات الميدانية التي تتناول واقع الشركات السعودية بشكل مباشر، وتبحث في مدى تأثير الممارسات المحاسبية الحديثة بأبعادها المختلفة والمتمثلة في الرقابة الداخلية، والتدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي، والشفافية المالية، في الحد من الفساد المالي والإداري داخل بيئة الأعمال السعودية

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى تحليل أثر تطبيق الممارسات المحاسبية الحديثة في الحد من الفساد المالي والإداري داخل الشركات السعودية من خلال استعراض وتحليل الأدبيات العلمية والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة

صياغة مشكلة الدراسة في صورة سؤال رئيس

ما أثر تطبيق الممارسات المحاسبية الحديثة في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات السعودية؟
ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الآتية :

ما أثر الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات السعودية؟

ما أثر التدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات السعودية؟

ما أثر التدقيق الخارجي في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات السعودية؟

ما أثر الشفافية المالية في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات السعودية؟

إلى أي مدى تسهم الممارسات المحاسبية الحديثة مجتمعة في تعزيز مكافحة الفساد المالي والإداري في الشركات السعودية؟

أهمية الدراسة 1-3

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله، والمتمثل في دور الممارسات المحاسبية الحديثة في الحد من الفساد المالي والإداري داخل الشركات السعودية، حيث أصبح تعزيز الشفافية والمساءلة والرقابة من المتطلبات الأساسية لتحقيق الاستدامة المؤسسية وتحسين كفاءة الأداء المالي والإداري. كما تكتسب الدراسة أهميتها من ارتباطها بأحد الموضوعات الحيوية التي تحظى باهتمام متزايد على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، خاصة في ظل التوجهات الحديثة نحو تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد وتحقيق مستهدفات التنمية المستدامة

وتتوزع أهمية الدراسة إلى أهمية علمية وأهمية عملية على النحو الآتي

أولاً: الأهمية العلمية

إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالمحاسبة الحديثة ومكافحة الفساد المالي والإداري من خلال تقديم دراسة حديثة في البيئة السعودية

المساهمة في توضيح طبيعة العلاقة بين الممارسات المحاسبية الحديثة والحد من الفساد المالي والإداري

دعم الجهود البحثية في مجال المحاسبة والرقابة والحوكمة من خلال تقديم إطار نظري متكامل يجمع بين المتغيرات محل الدراسة

توفير مرجع علمي يمكن للباحثين والدارسين الاستفادة منه في الدراسات المستقبلية المرتبطة بالمحاسبة ومكافحة الفساد

سد جزء من الفجوة البحثية المتعلقة بقياس أثر الممارسات المحاسبية الحديثة على مكافحة الفساد في الشركات السعودية

توسيع المعرفة العلمية المتعلقة بأبعاد الممارسات المحاسبية الحديثة والمتمثلة في الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والشفافية المالية

المساهمة في تطوير النماذج النظرية التي تفسر دور الأنظمة المحاسبية في تعزيز الشفافية والحد من السلوكيات غير المشروعة داخل المؤسسات

ثانياً: الأهمية العملية

مساعدة إدارات الشركات السعودية على فهم أهمية الممارسات المحاسبية الحديثة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري

دعم متخذي القرار في تطوير السياسات والإجراءات الرقابية التي تسهم في تعزيز النزاهة والشفافية داخل الشركات

تعزيز فعالية أنظمة الرقابة الداخلية بما ينعكس إيجاباً على حماية أصول الشركات وتقليل المخاطر المالية

إبراز أهمية التدقيق الداخلي والخارجي كأدوات رقابية فعالة في اكتشاف المخالفات والتجاوزات المالية والإدارية

المساهمة في تحسين مستوى الإفصاح والشفافية المالية داخل الشركات السعودية

دعم جهود الجهات الرقابية والتنظيمية في المملكة العربية السعودية الرامية إلى مكافحة الفساد وتعزيز مبادئ الحوكمة

تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق تساعد الشركات السعودية على تطوير بيئتها الرقابية والمالية

تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح في المعلومات المالية الصادرة عن الشركات

المساهمة في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 المتعلقة بالشفافية والكفاءة والحوكمة

توفير نتائج يمكن الاستفادة منها عند إعداد البرامج التدريبية والتطويرية الخاصة بالمحاسبين والمراجعين ومديري الإدارات المالية

أهداف الدراسة 1-4

الهدف الرئيسي

التعرف على أثر تطبيق الممارسات المحاسبية الحديثة في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات السعودية

الأهداف الفرعية

التعرف على مستوى تطبيق الممارسات المحاسبية الحديثة في الشركات السعودية

تحليل مظاهر الفساد المالي والإداري وأثر الممارسات المحاسبية الحديثة في الحد منها

التعرف على أثر الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري

التعرف على أثر التدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي والإداري

التعرف على أثر التدقيق الخارجي في الحد من الفساد المالي والإداري

التعرف على أثر الشفافية المالية في الحد من الفساد المالي والإداري

تحديد أكثر أبعاد الممارسات المحاسبية الحديثة تأثيراً في مكافحة الفساد المالي والإداري

تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي تسهم في تعزيز دور المحاسبة في مكافحة الفساد داخل الشركات السعودية

أسئلة الدراسة 1-5

تسعى الدراسة الحالية إلى التعرف على أثر تطبيق الممارسات المحاسبية الحديثة في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات السعودية، وذلك من خلال الإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي

السؤال الرئيسي

ما أثر تطبيق الممارسات المحاسبية الحديثة في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات السعودية؟

وينبثق عن هذا السؤال الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية على النحو الآتي

الأسئلة الفرعية

ما مستوى تطبيق الممارسات المحاسبية الحديثة في الشركات السعودية؟

ما مستوى انتشار الفساد المالي والإداري في الشركات السعودية ؟

ما أثر الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات السعودية؟

ما أثر التدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات السعودية؟

ما أثر التدقيق الخارجي في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات السعودية؟

ما أثر الشفافية المالية في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات السعودية؟

ما أكثر أبعاد الممارسات المحاسبية الحديثة تأثيراً في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات السعودية؟

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في آراء أفراد الدراسة حول دور الممارسات المحاسبية الحديثة في مكافحة الفساد المالي والإداري تعزى للمتغيرات الديموغرافية (العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي)؟

6-1 حدود الدراسة

أولاً: الحدود الموضوعية

تقتصر الدراسة على قياس أثر الممارسات المحاسبية الحديثة بأبعادها المتمثلة في

الرقابة الداخلية

التدقيق الداخلي

التدقيق الخارجي

الشفافية المالية

في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات السعودية

ثانياً: الحدود المكانية

تقتصر الدراسة على الشركات العاملة داخل المملكة العربية السعودية

ثالثاً: الحدود الزمنية

تُجرى الدراسة خلال العام الجامعي 2026م

نموذج الدراسة 1-7

اعتماداً على الأدبيات والدراسات السابقة تم بناء النموذج المفاهيمي للدراسة كما يلي

المتغير المستقل

الممارسات المحاسبية الحديثة

ويتكون من أربعة أبعاد :

الرقابة الداخلية

التدقيق الداخلي

التدقيق الخارجي

الشفافية المالية

المتغير التابع

الحد من الفساد المالي والإداري

الحد من الفساد المالي

الحد من الفساد الإداري

مصطلحات الدراسة 1-8

أولاً: المحاسبة الحديثة

هي مجموعة المبادئ والمعايير والأساليب والتقنيات المحاسبية المعاصرة التي تُستخدم في تسجيل وتصنيف وتحليل وتلخيص العمليات المالية وإعداد التقارير والقوائم المالية، بهدف توفير معلومات مالية دقيقة وموثوقة تساعد متخذي القرار في تحقيق أهداف المؤسسة وتعزيز الشفافية والرقابة

ثانياً: الفساد المالي

هو استغلال الموارد أو الصلاحيات المالية لتحقيق منافع شخصية أو غير مشروعة بما يخالف الأنظمة والقوانين والتعليمات المعمول بها، ويشمل الرشوة والاختلاس والتزوير والتلاعب في البيانات والتقارير المالية

ثالثاً: الفساد الإداري

هو إساءة استخدام السلطة أو المنصب الوظيفي لتحقيق مصالح شخصية أو فئوية على حساب المصلحة العامة أو أهداف المؤسسة، ويشمل المحسوبية والواسطة واستغلال النفوذ وعدم الالتزام بالإجراءات والأنظمة الإدارية

رابعاً: الرقابة الداخلية

هي مجموعة السياسات والإجراءات والأنظمة التي تعتمدها المؤسسة بهدف حماية الأصول وضمان دقة المعلومات المالية وتحقيق الكفاءة التشغيلية والالتزام بالقوانين واللوائح والحد من الأخطاء والغش والفساد

خامساً: التدقيق الداخلي

هو نشاط مستقل وموضوعي يهدف إلى إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها من خلال تقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة وتقديم التوصيات المناسبة لتحسين الأداء

سادساً: التدقيق الخارجي

هو عملية فحص مستقل للقوائم المالية والسجلات المحاسبية تقوم بها جهة خارجية مستقلة بهدف التحقق من عدالة القوائم المالية والتأكد من التزامها بالمعايير المحاسبية المعتمدة

سابعاً: الشفافية المالية

هي الإفصاح الواضح والدقيق والموضوعي عن المعلومات المالية في الوقت المناسب، بما يمكن أصحاب المصالح من تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة، ويعزز الثقة في المعلومات المالية ويحد من فرص الفساد والتلاعب

الهيكل التنظيمي للرسالة 9-1

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فرضياتها، تم تقسيم هذه الرسالة إلى خمسة فصول رئيسة على النحو الآتي

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

يتناول مقدمة الدراسة، ومشكلة الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، وتساؤلاتها، وفرضياتها، وحدودها، ونموذج الدراسة، بالإضافة إلى تعريف المصطلحات الرئيسية المستخدمة في الدراسة

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

يتضمن عرضاً وتحليلاً للدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة، مع بيان أهم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات، وأوجه الاتفاق والاختلاف بينها، وتحديد الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها

الفصل الثالث: الإطار النظري للدراسة

يتناول الأسس النظرية المتعلقة بالممارسات المحاسبية الحديثة والفساد المالي والإداري، ويشمل مفاهيم المحاسبة الحديثة، والرقابة الداخلية، والتدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي، والشفافية المالية، بالإضافة إلى مفهوم الفساد المالي والإداري وأسبابه وآثاره وطرق مكافحته

الفصل الرابع: منهجية الدراسة وإجراءاتها

يتناول هذا الفصل المنهجية العلمية التي اعتمدت عليها الدراسة، من خلال توضيح منهج الدراسة وطبيعتها النظرية، ومصادر جمع المعلومات والبيانات، والدراسات السابقة المعتمدة في التحليل، وأسلوب تحليل المعلومات، وحدود الدراسة وإجراءاتها، بما يسهم في تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها

الفصل الخامس: نتائج الدراسة ومناقشتها والتوصيات

يتناول عرض النتائج المستخلصة من تحليل الأدبيات العلمية والدراسات السابقة ومناقشتها في ضوء الإطار النظري، بالإضافة إلى الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات المستقبلية

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

تمهيد 2-1

تُعد الدراسات السابقة من الركائز الأساسية في البحث العلمي، إذ تساعد الباحث على فهم الجهود العلمية السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، وتحديد الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها. ونظراً لأن الدراسة الحالية تتناول أثر تطبيق الممارسات المحاسبية الحديثة في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات السعودية، فقد تم اختيار مجموعة من الدراسات السابقة المرتبطة بالمحاسبة، والتدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي، والرقابة الداخلية، والشفافية المالية، والمحاسبة الجنائية، ومكافحة الفساد.

الدراسات السابقة 2-2

Al-Fayi (2020) الدراسة الأولى

عنوان الدراسة

The Role of International Standards for Internal Auditing to Reduce Financial and Administrative Corruption on Public Shareholding Companies in Saudi Arabia

هدف الدراسة

هدفت الدراسة إلى بيان دور تطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي من خلال تناول أثر معايير التدقيق الداخلي في دعم الرقابة والحد من الفساد.

أهم النتائج

توصلت الدراسة إلى أن تطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري، كما أن وجود رقابة داخلية فعالة وتطبيق إجراءات التدقيق الداخلي يساعدان في تقليل فرص التلاعب والمخالفات المالية والإدارية.

التعليق على الدراسة

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها دور التدقيق الداخلي والرقابة في مكافحة الفساد، إلا أن الدراسة الحالية تتوسع في تناول الممارسات المحاسبية الحديثة بأبعادها المتعددة، وهي الرقابة الداخلية، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، والشفافية المالية.

AlShaikh & Al-Adeem (2023) الدراسة الثانية

عنوان الدراسة

Exploring the Current State of Forensic Accounting in Saudi Arabia and Possible Ways of Elevating It to Assist the Government Fighting Corruption

هدف الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المحاسبة الجنائية في المملكة العربية السعودية، وبيان مدى قدرتها على دعم جهود الحكومة في مكافحة الفساد

منهج الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمدت على استبانة شملت 181 مشاركاً من المحاسبين والمراجعين والأكاديميين والجهات الرقابية والقضائية

أهم النتائج

توصلت الدراسة إلى أن المحاسبة الجنائية يمكن أن تسهم في مكافحة الفساد من خلال كشف الغش والاحتيال المالي، كما أكدت الحاجة إلى تطوير التعليم والتدريب المهني في مجال المحاسبة الجنائية داخل المملكة

التعليق على الدراسة

تدعم هذه الدراسة موضوع الدراسة الحالية من خلال إبراز أهمية الأدوات المحاسبية الحديثة في مكافحة الفساد المالي، خصوصاً في البيئة السعودية

Alfordy (2022) الدراسة الثالثة: دراسة

عنوان الدراسة

Effective Detection and Prevention of Fraud: Perceptions among Public and Private Sectors Accountants and Auditors in Saudi Arabia

هدف الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على تصورات المحاسبين والمراجعين في القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية حول فعالية أساليب كشف ومنع الاحتيال

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على أسلوب دراسة الحالة الاستكشافية، وجمعت البيانات من خلال الاستفسارات والاستبانات الموجهة إلى المحاسبين والمراجعين الداخليين والخارجيين

أهم النتائج

أظهرت الدراسة أن المحاسبين والمراجعين في السعودية لديهم وعي مرتفع بوسائل كشف ومنع الاحتيال، كما بينت أن هناك استثماراً في تقنيات كشف الاحتيال، إلا أن التدريب المستمر في هذا المجال لا يزال بحاجة إلى تعزيز

التعليق على الدراسة

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أهمية دور المحاسبين والمراجعين في الحد من الاحتيال والفساد، وتؤكد ضرورة تطوير القدرات المهنية والتقنية للعاملين في المجال المحاسبي

Abdallah (2024) الدراسة الرابعة

عنوان الدراسة

المحاسبة القضائية ودورها في الحد من الفساد المالي: دراسة ميدانية مطبقة على بعض المؤسسات القضائية في المملكة العربية السعودية

هدف الدراسة

هدفت الدراسة إلى تحديد دور المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي، والتعرف على المؤهلات والمهارات التي يجب أن تتوفر في المحاسب القضائي.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات من بعض المؤسسات القضائية في المملكة العربية السعودية.

أهم النتائج

توصلت الدراسة إلى أن المحاسبة القضائية تؤدي دوراً مهماً في الحد من الفساد المالي، من خلال توفير معلومات مالية دقيقة يمكن الاستفادة منها في القضايا والتحقيقات المالية.

التعليق على الدراسة

تدعم هذه الدراسة أهمية المحاسبة المتخصصة في مكافحة الفساد المالي، وهو ما يتصل بموضوع الدراسة الحالية حول دور الممارسات المحاسبية الحديثة في الحد من الفساد.

Al-Rbai (2020) الدراسة الخامسة

عنوان الدراسة

The Effectiveness of Internal Audit in Government Units in the Kingdom of Saudi Arabia and Their Obstacles in Light of Saudi Vision 2030

هدف الدراسة

هدفت الدراسة إلى قياس فعالية التدقيق الداخلي في الوحدات الحكومية في المملكة العربية السعودية، وتحديد المعوقات التي تحد من فاعليته في ضوء رؤية السعودية 2030.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات.

أهم النتائج

توصلت الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي يؤدي دوراً مهماً في تعزيز الرقابة والشفافية، إلا أن هناك بعض المعوقات التي تحد من فاعليته مثل نقص الموارد وضعف التأهيل المهني.

التعليق على الدراسة

تؤكد هذه الدراسة أهمية التدقيق الداخلي في تعزيز الرقابة، وهو أحد الأبعاد الرئيسية في الدراسة الحالية

Abdulmunim (2012) الدراسة السادسة

عنوان الدراسة

دور المدقق الداخلي في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية من خلال تطبيق معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي

هدف الدراسة

هدفت الدراسة إلى بيان دور المدقق الداخلي في مواجهة الفساد المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية من خلال الالتزام بمعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي

أهم النتائج

أظهرت الدراسة أن التزام المدققين الداخليين بمعايير الأداء المهني يسهم في رفع كفاءة التدقيق الداخلي والحد من الفساد المالي داخل الشركات

التعليق على الدراسة

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في إبراز دور التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد، إلا أن الدراسة الحالية تطبق على الشركات السعودية وتتناول أكثر من بُعد محاسبي

الدراسة السابعة: دراسة الذبية (2019)

عنوان الدراسة

دور نظام الرقابة الداخلي في مواجهة الفساد المالي في المؤسسات

هدف الدراسة

هدفت الدراسة إلى إبراز دور نظم الرقابة الداخلية في مواجهة الفساد المالي داخل المؤسسات

منهج الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والاستقرائي من خلال الرجوع إلى المصادر الثانوية والأدبيات ذات الصلة

أهم النتائج

توصلت الدراسة إلى أن نظم الرقابة الداخلية تسهم في ضبط العمليات المالية والإدارية، وتساعد في الحد من الغش والتلاعب المالي، إلا أن ضعف الأخلاقيات أو استغلال الأنظمة قد يحد من فعاليتها

التعليق على الدراسة

تدعم هذه الدراسة البعد الخاص بالرقابة الداخلية في الدراسة الحالية، وتؤكد أن فعالية الرقابة الداخلية ترتبط بجودة التطبيق والالتزام المهني

الدراسة الثامنة: دراسة العايب (2022)

عنوان الدراسة

دور التدقيق الخارجي في مكافحة الفساد المالي

هدف الدراسة

هدفت الدراسة إلى توضيح دور التدقيق الخارجي في مكافحة الفساد المالي، وبيان مساهمته في استعادة ثقة أصحاب المصالح بعد الأزمات المالية

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي

أهم النتائج

توصلت الدراسة إلى أن التدقيق الخارجي يساهم في مكافحة الفساد المالي من خلال كشف الأنشطة الفاسدة والوقاية منها، كما أن الالتزام بمعايير التدقيق الدولية وتحسين جودة التدقيق الخارجي يساهمان في تقليل حدة الفساد المالي

التعليق على الدراسة

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناول التدقيق الخارجي كأحد الأدوات المحاسبية المهمة لمكافحة الفساد المالي

الدراسة التاسعة: دراسة زياني (2022)

عنوان الدراسة

دور وظيفة التدقيق الداخلي في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري

هدف الدراسة

هدفت الدراسة إلى تحديد دور وظيفة التدقيق الداخلي في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي

أهم النتائج

توصلت الدراسة إلى أن وظيفة التدقيق الداخلي تعد من الآليات المهمة للحد من الفساد المالي والإداري من خلال تقييم نظم الرقابة، وكشف الانحرافات، وتعزيز الالتزام بالسياسات والإجراءات

التعليق على الدراسة

تدعم هذه الدراسة الفرضيات المتعلقة بأثر التدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي والإداري

Bari et al. (2024) الدراسة العاشرة

عنوان الدراسة

The Role of Internal Auditing in Corruption Control and Enhancing Corporate Governance: A Board of Directors' Outlook

هدف الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة المؤسسية من وجهة نظر مجلس الإدارة

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي من خلال دراسة العلاقة بين التدقيق الداخلي والحوكمة ومكافحة الفساد

أهم النتائج

توصلت الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي يعد عنصراً أساسياً في مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة، حيث يساهم في تحديد نقاط الضعف الرقابية، ومنع واكتشاف الاحتيال، وتعزيز السلوك الأخلاقي داخل المؤسسات

التعليق على الدراسة

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في اعتبار التدقيق الداخلي أحد الأبعاد المهمة للممارسات المحاسبية الحديثة المؤثرة في مكافحة الفساد

Liu et al. (2021) الدراسة الحادية عشرة

عنوان الدراسة

The Dark Side of Transparency in Developing Countries: The Link between Financial Reporting Practices and Corruption

هدف الدراسة

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين ممارسات التقارير المالية والفساد في الدول النامية

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على بيانات واسعة شملت نحو 150,000 شركة في 143 دولة خلال الفترة من 2006 إلى 2019

أهم النتائج

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين إنتاج القوائم المالية المدققة والعقبات المرتبطة بالفساد في بيئات مؤسسية ضعيفة، وأكدت أن أثر الشفافية المالية قد يختلف باختلاف جودة البيئة المؤسسية والرقابية

التعليق على الدراسة

تضيف هذه الدراسة بعداً مهماً للدراسة الحالية، حيث توضح أن الشفافية المالية وحدها لا تكفي لمكافحة الفساد ما لم تكن مصحوبة ببيئة رقابية ومؤسسية قوية

Ghazwani et al. (2023) الدراسة الثانية عشرة

عنوان الدراسة

Anti-Corruption Disclosure Quality and Earnings Management in the United Kingdom: The Role of Audit Quality

هدف الدراسة

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين جودة الإفصاح عن مكافحة الفساد وإدارة الأرباح، مع دراسة الدور المعدل لجودة التدقيق

منهج الدراسة

والانحدار GMM في المملكة المتحدة، واستخدمت نماذج إحصائية مثل FTSE-350 اعتمدت الدراسة على بيانات شركات اللوحي

أهم النتائج

توصلت الدراسة إلى أن جودة الإفصاح عن مكافحة الفساد ترتبط سلبياً بإدارة الأرباح، كما بينت أن استقلالية وخبرة لجنة المراجعة تعزز هذه العلاقة

التعليق على الدراسة

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أهمية الشفافية والإفصاح المالي وجودة التدقيق في الحد من الممارسات المالية غير السليمة

Jeppesen (2019) الدراسة الثالثة عشرة

عنوان الدراسة

The Role of Auditing in the Fight Against Corruption

هدف الدراسة

هدفت الدراسة إلى تحليل كيفية مساهمة أنواع التدقيق المختلفة في مكافحة الفساد

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على التحليل النظري ومراجعة الأدبيات المتعلقة بالتدقيق ومكافحة الفساد

أهم النتائج

توصلت الدراسة إلى أن التدقيق يمكن أن يكون أداة مهمة في مكافحة الفساد، إلا أن فعاليته تعتمد على استقلالية المدققين، وجودة المؤسسات الرقابية، ونطاق المسؤوليات المهنية الممنوحة للمدققين

التعليق على الدراسة

تدعم هذه الدراسة الأساس النظري للدراسة الحالية، خصوصاً فيما يتعلق بدور التدقيق الداخلي والخارجي في مكافحة الفساد

Lois et al. (2022) الدراسة الرابعة عشرة

عنوان الدراسة

The Role of Internal and External Audit in Corporate Fraud

هدف الدراسة

هدفت الدراسة إلى بيان دور التدقيق الداخلي والخارجي ولجان المراجعة في مكافحة الاحتيال المؤسسي وتعزيز موثوقية التقارير المالية

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي من خلال تناول العلاقة بين آليات التدقيق والاحتيال المؤسسي

أهم النتائج

أظهرت الدراسة أهمية التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ولجان المراجعة في مكافحة الاحتيال داخل الشركات، كما أكدت دور هذه الآليات في تعزيز موثوقية التقارير المالية

التعليق على الدراسة

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في الجمع بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي بوصفهما من أهم الممارسات المحاسبية الحديثة للحد من الفساد المالي والإداري

Accountancy Europe (2022) الدراسة الخامسة عشرة

عنوان الدراسة

Audit Committees' Role in Fighting Fraud

هدف الدراسة

هدفت الدراسة إلى توضيح دور لجان المراجعة في مكافحة الاحتيال وتعزيز الحوكمة والرقابة داخل الشركات

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على التحليل المهني والتوصيات التطبيقية المتعلقة بدور لجان المراجعة

أهم النتائج

أكدت الدراسة أن وجود نظام حوكمة فعال، ورقابة داخلية قوية، وإدارة مخاطر مناسبة، يساهم في منع واكتشاف مخاطر الاحتيال والفساد

التعليق على الدراسة

رغم أن هذه الدراسة ذات طابع مهني وليست دراسة ميدانية، إلا أنها تدعم الإطار النظري للدراسة الحالية فيما يتعلق بدور الحوكمة والرقابة الداخلية في مكافحة الفساد

التعقيب على الدراسات السابقة 2-3

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح أن معظمها أكدت أهمية الممارسات المحاسبية والرقابية في الحد من الفساد المالي والإداري، سواء من خلال التدقيق الداخلي أو التدقيق الخارجي أو الرقابة الداخلية أو الإفصاح والشفافية المالية. كما بينت الدراسات أن وجود أنظمة رقابية فعالة، وتطبيق معايير مهنية واضحة، وتطوير قدرات المحاسبين والمراجعين، يسهم في تعزيز النزاهة وتقليل فرص التلاعب والاحتيال.

وقد اتفقت غالبية الدراسات على أن التدقيق الداخلي يعد من أهم أدوات مكافحة الفساد، إذ يسهم في تقييم نظم الرقابة الداخلية، واكتشاف الانحرافات، وتعزيز الالتزام بالسياسات والإجراءات. كما أشارت دراسات أخرى إلى أهمية التدقيق الخارجي في تعزيز مصداقية القوائم المالية، والحد من التلاعب، ودعم ثقة أصحاب المصالح.

أما الدراسات المتعلقة بالشفافية المالية والإفصاح، فقد أوضحت أن جودة الإفصاح المالي تسهم في تقليل الممارسات غير السليمة، إلا أن فعالية الشفافية ترتبط بجودة البيئة المؤسسية والرقابية. وهذا يعني أن الشفافية المالية لا تحقق أثرها الكامل إلا إذا كانت مدعومة بأنظمة رقابة داخلية قوية وتدقيق فعال.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تجمع بين عدة أبعاد للممارسات المحاسبية الحديثة في نموذج واحد، وهي: الرقابة الداخلية، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، والشفافية المالية، وتدرس أثرها مجتمعة في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات السعودية بشكل عام.

الفجوة البحثية 2-4

بالرغم من تعدد الدراسات السابقة التي تناولت الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والشفافية المالية وعلاقتها بمكافحة الفساد، إلا أن معظم هذه الدراسات ركزت على أحد الأبعاد بصورة منفردة أو تناولت قطاعات وبيئات مختلفة. كما أن الدراسات التي بحثت أثر الممارسات المحاسبية الحديثة بأبعادها مجتمعة في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات السعودية ما زالت محدودة. ومن هنا تأتي هذه الدراسة لسد هذه الفجوة من خلال دراسة أثر الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والشفافية المالية مجتمعة في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات السعودية.

التعليق على الدراسات السابقة 2-5

اتفقت معظم الدراسات السابقة على أهمية الممارسات المحاسبية الحديثة في تعزيز الشفافية والرقابة والحد من الفساد المالي والإداري. كما أكدت الدراسات على الدور الفعال للرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في اكتشاف المخالفات المالية وتحسين جودة التقارير المالية. وتتميز الدراسة الحالية بأنها تجمع بين هذه الأبعاد في نموذج واحد وتطبيقها على بيئة الشركات السعودية، مما يمنحها قيمة علمية وعملية إضافية.

2-6

أوجه استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في عدة جوانب، من أبرزها :-

بناء الإطار النظري المتعلق بالمحاسبة الحديثة ومكافحة الفساد

تحديد أبعاد المتغير المستقل المتمثل في الممارسات المحاسبية الحديثة

صياغة مشكلة الدراسة وأسئلتها وفرضياتها

تحديد المنهج المناسب للدراسة، وهو المنهج الوصفي التحليلي

بناء الإطار النظري للدراسة وتحديد أبعاد الممارسات المحاسبية الحديثة المتمثلة في الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والشفافية المالية

تفسير النتائج المتوقعة ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة

الفصل الثالث

الإطار النظري للدراسة

تمهيد 3-1

يُعد الإطار النظري من أهم أجزاء البحث العلمي، حيث يقدم الأساس الفكري والعلمي الذي تستند إليه الدراسة. ويتناول هذا الفصل المفاهيم المرتبطة بالممارسات المحاسبية الحديثة والفساد المالي والإداري، بالإضافة إلى توضيح دور الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والشفافية المالية في الحد من الفساد داخل الشركات

المبحث الأول

الممارسات المحاسبية الحديثة

مفهوم المحاسبة الحديثة 3-2

تُعرف المحاسبة الحديثة بأنها نظام متكامل يهدف إلى جمع البيانات المالية وتسجيلها وتصنيفها وتحليلها وتلخيصها وإعداد التقارير المالية التي تساعد متخذي القرارات في المؤسسات المختلفة. كما تعتمد المحاسبة الحديثة على مجموعة من المعايير المهنية والتقنيات المتطورة التي تسهم في تحسين جودة المعلومات المالية وزيادة موثوقيتها

وتُعد المحاسبة الحديثة أحد أهم الأدوات الإدارية التي تعتمد عليها المؤسسات في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، حيث توفر معلومات مالية دقيقة تساعد الإدارة والمستثمرين والجهات الرقابية على تقييم الأداء المالي للمؤسسة

نشأة المحاسبة الحديثة وتطورها 3-3

شهدت المحاسبة تطوراً كبيراً عبر العصور، حيث بدأت في صورة سجلات بسيطة لتوثيق العمليات التجارية، ثم تطورت مع اتساع النشاط الاقتصادي وظهور الشركات المساهمة والمؤسسات المالية الكبرى

والمعايير الدولية (IFRS) وفي العصر الحديث أصبحت المحاسبة تعتمد على معايير دولية مثل معايير التقارير المالية الدولية ، إضافة إلى استخدام الأنظمة الإلكترونية وبرامج تخطيط الموارد المؤسسية التي ساهمت في رفع كفاءة العمل (ISA) للتدقيق المحاسبي وتحسين جودة التقارير المالية

كما أدى التطور التكنولوجي إلى ظهور أنظمة محاسبية متقدمة تعتمد على الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، مما عزز من قدرة المؤسسات على اكتشاف الأخطاء والمخالفات المالية بصورة أكثر كفاءة

أهداف المحاسبة الحديثة 3-4

تهدف المحاسبة الحديثة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها

توفير معلومات مالية دقيقة وموثوقة

دعم عملية اتخاذ القرارات الإدارية

تعزيز الشفافية والإفصاح المالي

حماية أصول المؤسسة من التلاعب أو الاختلاس

المساعدة في التخطيط المالي وإعداد الموازنات

تقييم الأداء المالي للمؤسسة

تعزيز الثقة بين المؤسسة وأصحاب المصالح

دعم عمليات الرقابة الداخلية والتدقيق

خصائص المحاسبة الحديثة 3-5

تتميز المحاسبة الحديثة بعدد من الخصائص التي تجعلها أداة فعالة في إدارة المؤسسات، ومن أبرز هذه الخصائص

أولاً: الموثوقية

ويقصد بها أن تكون المعلومات المالية خالية من الأخطاء والتحيز وقابلة للتحقق

ثانياً: الملاءمة

أي أن تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها في اتخاذ القرارات

ثالثاً: القابلية للمقارنة

حيث يمكن مقارنة نتائج المؤسسة مع الفترات السابقة أو مع المؤسسات الأخرى

رابعاً: القابلية للفهم

يجب أن تكون المعلومات المحاسبية واضحة وسهلة الفهم للمستخدمين

خامساً: التوقيت المناسب

توفير المعلومات المالية في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات

سادساً: الشفافية

إظهار المعلومات المالية بصورة واضحة وصادقة تعكس الواقع الفعلي للمؤسسة

أهمية المحاسبة الحديثة 3-6

تتبع أهمية المحاسبة الحديثة من الدور الذي تؤديه في مختلف المؤسسات، حيث تساعد على

تحسين كفاءة الإدارة

تعزيز الثقة في التقارير المالية

تقليل مخاطر الفساد المالي

دعم الرقابة الداخلية

تحسين مستوى الحوكمة المؤسسية

رفع كفاءة استخدام الموارد

تعزيز ثقة المستثمرين والدائنين

الممارسات المحاسبية الحديثة 3-7

تشمل الممارسات المحاسبية الحديثة مجموعة من الأدوات والإجراءات التي تساهم في تحسين جودة المعلومات المالية والحد من الفساد، ومن أهمها

الرقابة الداخلية

تمثل مجموعة السياسات والإجراءات التي تهدف إلى حماية الأصول وضمان دقة المعلومات المالية وتحقيق الالتزام بالقوانين واللوائح.

(COSO, 2013).

التدقيق الداخلي

نشاط مستقل يهدف إلى تقييم وتحسين فعالية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة

(IIA, 2024).

التدقيق الخارجي

فحص مستقل للقوائم المالية من قبل مراجع خارجي بهدف التأكد من عدالة عرضها وخلوها من الأخطاء الجوهرية

(Arens et al., 2024).

الشفافية المالية

الإفصاح عن المعلومات المالية بصورة واضحة وصحيحة وفي الوقت المناسب بما يساعد أصحاب المصالح على اتخاذ قرارات سليمة

(OECD, 2021).

دور الممارسات المحاسبية الحديثة في الحد من الفساد 3-8

تسهم الممارسات المحاسبية الحديثة في مكافحة الفساد المالي والإداري من خلال

تعزيز الرقابة على العمليات المالية

اكتشاف الأخطاء والمخالفات مبكراً

تحسين جودة التقارير المالية

تعزيز المساءلة والشفافية

تقليل فرص الاحتيال والتلاعب

دعم اتخاذ القرارات المبنية على معلومات دقيقة

تعزيز الثقة بين المؤسسة وأصحاب المصالح

تحسين الالتزام بالأنظمة والتشريعات

وبذلك تمثل الممارسات المحاسبية الحديثة أحد أهم الأدوات المستخدمة في الحد من الفساد المالي والإداري داخل المؤسسات المعاصرة

المبحث الثاني

الفساد المالي والإداري

مفهوم الفساد 3-9

يُعد الفساد من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات في مختلف دول العالم، لما يترتب عليه من آثار سلبية اقتصادية وإدارية واجتماعية تؤثر في كفاءة الأداء المؤسسي وتحد من فرص التنمية المستدامة. ويشير مفهوم الفساد بصورة عامة إلى إساءة استخدام السلطة أو المنصب لتحقيق منافع شخصية على حساب المصلحة العامة، سواء كانت تلك المنافع مالية أو إدارية أو غيرها.

وقد ازداد الاهتمام بمكافحة الفساد خلال العقود الأخيرة نتيجة لما يسببه من خسائر اقتصادية وإهدار للموارد العامة والخاصة، إضافة إلى تأثيره السلبي على ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح في المؤسسات المختلفة.

مفهوم الفساد المالي 3-10

يُعرف الفساد المالي بأنه جميع الممارسات والتصرفات غير المشروعة التي تهدف إلى تحقيق منافع مالية شخصية من خلال استغلال السلطة أو إساءة استخدام الموارد المالية أو التلاعب بالمعلومات المالية والمحاسبية.

ويشمل الفساد المالي العديد من المظاهر مثل الاختلاس والرشوة والتزوير والاحتيال المالي وغسل الأموال والتلاعب بالقوائم المالية وإخفاء المعلومات الجوهرية التي تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستثمرين وأصحاب المصالح.

ويعتبر الفساد المالي من أخطر أنواع الفساد نظراً لما يسببه من خسائر مالية مباشرة وغير مباشرة تؤثر على أداء المؤسسات وقدرتها على تحقيق أهدافها.

(Transparency International, 2024).

خصائص الفساد المالي 3-11

يتميز الفساد المالي بمجموعة من الخصائص، من أهمها

- السرية ومحاولة إخفاء الممارسات غير المشروعة
- استغلال السلطة أو النفوذ لتحقيق مكاسب مالية
- مخالفة القوانين والأنظمة والتعليمات
- تحقيق منفعة شخصية على حساب المؤسسة
- صعوبة اكتشافه في بعض الحالات
- ارتباطه غالباً بضعف الرقابة الداخلية
- تأثيره السلبي على مصداقية التقارير المالية

أسباب الفساد المالي 3-12

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى انتشار الفساد المالي داخل المؤسسات، ومن أهمها

أولاً: ضعف الرقابة الداخلية

يؤدي ضعف أنظمة الرقابة الداخلية إلى زيادة فرص التلاعب والاحتيال واستغلال الموارد المالية

ثانياً: ضعف الحوكمة

يؤدي غياب الحوكمة الفعالة إلى ضعف المساءلة والشفافية داخل المؤسسة

ثالثاً: انخفاض مستوى الشفافية

كلما انخفض مستوى الإفصاح المالي زادت فرص إخفاء المخالفات المالية

رابعاً: ضعف الوازع الأخلاقي

قد تدفع المصالح الشخصية بعض العاملين إلى ارتكاب ممارسات مالية غير مشروعة

خامساً: قصور نظم التدقيق

يؤدي ضعف التدقيق الداخلي أو الخارجي إلى عدم اكتشاف المخالفات المالية في الوقت المناسب

آثار الفساد المالي 3-13

تتمثل أبرز الآثار السلبية للفساد المالي فيما يلي

خسارة الموارد المالية للمؤسسة

انخفاض كفاءة الأداء المالي

تراجع ثقة المستثمرين

تشويه القوائم المالية والتقارير المحاسبية

زيادة المخاطر المالية

الإضرار بسمعة المؤسسة

ضعف القدرة التنافسية

انخفاض جودة القرارات الإدارية

مفهوم الفساد الإداري 3-14

يشير الفساد الإداري إلى إساءة استخدام السلطة أو المنصب الإداري لتحقيق مصالح شخصية أو فئوية تتعارض مع أهداف المؤسسة ومصالحها

ويشمل الفساد الإداري العديد من الممارسات غير السليمة مثل المحسوبية والواسطة واستغلال النفوذ وسوء استخدام السلطة وعدم الالتزام بالأنظمة والتعليمات واللوائح التنظيمية

ويؤثر الفساد الإداري بصورة مباشرة على كفاءة الأداء المؤسسي ويؤدي إلى انخفاض جودة الخدمات وزيادة الهدر الإداري والمالي

مظاهر الفساد الإداري 3-15

تتعدد مظاهر الفساد الإداري داخل المؤسسات، ومن أبرزها

المحسوبية والواسطة

استغلال السلطة الوظيفية

إساءة استخدام النفوذ

التلاعب بالإجراءات الإدارية

مخالفة الأنظمة واللوائح

التعيينات غير المبنية على الكفاءة

التستر على المخالفات الإدارية

إساءة استخدام موارد المؤسسة

أسباب الفساد الإداري 3-16

ترجع أسباب الفساد الإداري إلى مجموعة من العوامل، من أهمها

ضعف الرقابة والمتابعة

عدم وضوح السياسات والإجراءات

ضعف المساءلة والمحاسبة

ضعف الحوكمة المؤسسية

تدني مستوى الشفافية

غياب العدالة التنظيمية

ضعف الثقافة التنظيمية

سوء استغلال السلطة

آثار الفساد الإداري 3-17

يؤدي الفساد الإداري إلى العديد من النتائج السلبية، من أهمها

انخفاض كفاءة الأداء المؤسسي

ضعف جودة الخدمات المقدمة

تراجع الإنتاجية

زيادة النزاعات التنظيمية

انخفاض الرضا الوظيفي

فقدان الثقة بالإدارة

إهدار الموارد المالية والبشرية

إضعاف القدرة التنافسية للمؤسسة

العلاقة بين الفساد المالي والفساد الإداري 3-18

ترتبط ظاهرتا الفساد المالي والفساد الإداري ارتباطاً وثيقاً، حيث يؤدي الفساد الإداري في كثير من الأحيان إلى ظهور الفساد المالي نتيجة استغلال السلطة أو النفوذ لتحقيق مكاسب مالية غير مشروعة

كما أن ضعف الرقابة والحوكمة والشفافية يؤدي إلى زيادة احتمالية انتشار كلا النوعين من الفساد داخل المؤسسات. ولذلك فإن مكافحة الفساد تتطلب معالجة الجوانب المالية والإدارية في آن واحد من خلال تطبيق أنظمة رقابية فعالة وتعزيز الشفافية والمساءلة وتطوير الممارسات المحاسبية الحديثة

دور الممارسات المحاسبية الحديثة في الحد من الفساد المالي والإداري 3-19

تؤدي الممارسات المحاسبية الحديثة دوراً محورياً في مكافحة الفساد المالي والإداري من خلال تعزيز الرقابة الداخلية وتحسين جودة المعلومات المالية وتطوير إجراءات التدقيق الداخلي والخارجي وزيادة مستوى الشفافية والإفصاح المالي

كما تسهم هذه الممارسات في كشف الانحرافات والمخالفات في مراحل مبكرة، الأمر الذي يساعد المؤسسات على اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة والحد من الخسائر المحتملة الناتجة عن الفساد المالي والإداري

وبناءً على ذلك، أصبحت الممارسات المحاسبية الحديثة من أهم الأدوات التي تعتمد عليها المؤسسات لتحقيق النزاهة والشفافية وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي

المبحث الثالث

الرقابة الداخلية

مفهوم الرقابة الداخلية 3-20

تُعد الرقابة الداخلية من أهم الأدوات الإدارية والمحاسبية التي تعتمد عليها المؤسسات الحديثة لضمان سلامة العمليات المالية والإدارية وتحقيق الأهداف التنظيمية بكفاءة وفعالية. وقد ازدادت أهمية الرقابة الداخلية مع اتساع حجم المؤسسات وتطور الأنشطة الاقتصادية وتعقد العمليات المالية والإدارية

وتُعرف الرقابة الداخلية بأنها مجموعة السياسات والإجراءات والأنظمة التي تضعها الإدارة بهدف حماية الأصول، وضمان دقة المعلومات المالية، وتحقيق الكفاءة التشغيلية، والالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها داخل المؤسسة

وتسعى الرقابة الداخلية إلى توفير درجة معقولة من التأكد بشأن تحقيق أهداف المؤسسة، من خلال الحد من الأخطاء والغش والاحتيال وتعزيز الشفافية والمساءلة

أهداف الرقابة الداخلية 3-21

تهدف الرقابة الداخلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المهمة، من أبرزها

حماية أصول المؤسسة من السرقة أو الاختلاس أو سوء الاستخدام

ضمان صحة ودقة البيانات والمعلومات المالية

تعزيز الالتزام بالأنظمة والسياسات والتعليمات

رفع كفاءة العمليات التشغيلية

الحد من المخاطر المالية والإدارية

دعم عملية اتخاذ القرار

منع واكتشاف الغش والاحتيال

تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسة

أهمية الرقابة الداخلية 3-22

تتبع أهمية الرقابة الداخلية من دورها الحيوي في المحافظة على موارد المؤسسة وتحقيق أهدافها، حيث تسهم في

تحسين جودة المعلومات المحاسبية

تعزيز الثقة في القوائم والتقارير المالية

رفع كفاءة الأداء المؤسسي

تقليل احتمالات وقوع الأخطاء

تعزيز الحوكمة المؤسسية

تحسين إدارة المخاطر

دعم أعمال التدقيق الداخلي والخارجي

الحد من الفساد المالي والإداري

مكونات الرقابة الداخلية 3-23

تتكون الرقابة الداخلية من خمسة مكونات رئيسية COSO وفقاً لإطار لجنة

أولاً: البيئة الرقابية

تمثل الأساس الذي تُبنى عليه بقية مكونات الرقابة الداخلية، وتشمل القيم الأخلاقية والثقافة التنظيمية وهيكل السلطة والمسؤوليات داخل المؤسسة

ثانياً: تقييم المخاطر

يتضمن تحديد المخاطر التي قد تواجه المؤسسة وتحليلها وتقييم آثارها المحتملة ووضع الإجراءات المناسبة لمعالجتها

ثالثاً: الأنشطة الرقابية

تشمل السياسات والإجراءات التي تضعها الإدارة لضمان تنفيذ التوجيهات وتحقيق الأهداف المؤسسية

رابعاً: المعلومات والاتصال

تشمل توفير المعلومات الملائمة في الوقت المناسب وضمان تدفقها بين مختلف المستويات الإدارية

خامساً: المتابعة والتقييم

تشمل مراقبة فعالية نظام الرقابة الداخلية بشكل مستمر وإجراء التحسينات اللازمة عند الحاجة

خصائص الرقابة الداخلية الفعالة 3-24

لكي تحقق الرقابة الداخلية أهدافها، يجب أن تتوافر فيها مجموعة من الخصائص، من أهمها

الوضوح

المرونة

الاستمرارية

الموضوعية

الشمولية

الدقة

السرعة في اكتشاف الانحرافات

القابلية للتطوير والتحسين

أنواع الرقابة الداخلية 3-25

يمكن تصنيف الرقابة الداخلية إلى عدة أنواع، من أبرزها

أولاً: الرقابة الوقائية

تهدف إلى منع وقوع الأخطاء أو المخالفات قبل حدوثها

ثانياً: الرقابة الكاشفة

تهدف إلى اكتشاف الأخطاء والانحرافات بعد وقوعها

ثالثاً: الرقابة التصحيحية

تهدف إلى معالجة الأخطاء والمخالفات واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة

الرقابة الداخلية والحد من الفساد المالي 3-26

تؤدي الرقابة الداخلية دوراً محورياً في الحد من الفساد المالي من خلال

حماية الموارد المالية

منع الاختلاس والتلاعب

تحسين دقة التقارير المالية

تعزيز الالتزام بالسياسات المالية

رفع مستوى المساءلة

اكتشاف العمليات غير الطبيعية

الحد من مخاطر الاحتيال المالي

كما تساعد الرقابة الداخلية على توفير بيئة عمل أكثر شفافية ومصادقية، الأمر الذي يقلل من فرص استغلال السلطة لتحقيق منافع مالية غير مشروعة

الرقابة الداخلية والحد من الفساد الإداري 3-27

تسهم الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد الإداري من خلال

تحديد المسؤوليات والصلاحيات بوضوح

تعزيز الالتزام بالإجراءات التنظيمية

الحد من استغلال النفوذ

تعزيز العدالة والشفافية

مراقبة الأداء الإداري

تحسين كفاءة العمل المؤسسي

تقليل فرص المحسوبية والواسطة

وبذلك تسهم الرقابة الداخلية في بناء بيئة تنظيمية قائمة على النزاهة والشفافية والمساءلة

معوقات تطبيق الرقابة الداخلية 3-28

على الرغم من أهمية الرقابة الداخلية، إلا أن هناك مجموعة من المعوقات التي قد تحد من فعاليتها، ومنها

ضعف الدعم الإداري

نقص الكفاءات البشرية المؤهلة

عدم الالتزام بالإجراءات الرقابية

ضعف الأنظمة التقنية

مقاومة التغيير

نقص الموارد المالية

عدم تحديث السياسات الرقابية بصورة دورية

دور الرقابة الداخلية في دعم الممارسات المحاسبية الحديثة 3-29

تمثل الرقابة الداخلية أحد أهم أبعاد الممارسات المحاسبية الحديثة، حيث تسهم في تعزيز جودة المعلومات المالية وتحسين موثوقية القوائم المالية ودعم أعمال التدقيق الداخلي والخارجي

كما تساعد الرقابة الداخلية على تحسين إدارة المخاطر وتعزيز الالتزام بالمعايير المحاسبية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على مستوى الشفافية والنزاهة داخل المؤسسة

ومن ثم فإن وجود نظام رقابة داخلية فعال يعد من أهم المتطلبات الأساسية للحد من الفساد المالي والإداري وتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة وفعالية

المبحث الرابع

التدقيق الداخلي

مفهوم التدقيق الداخلي 3-30

يُعد التدقيق الداخلي من أهم الأنشطة الرقابية الحديثة التي تعتمد عليها المؤسسات في تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية. وقد تطور مفهوم التدقيق الداخلي خلال السنوات الأخيرة ليشمل أدواراً أوسع من مجرد مراجعة العمليات المالية، حيث أصبح يركز على تقييم كفاءة الأنظمة والإجراءات وتحسين الأداء المؤسسي

ويُعرف التدقيق الداخلي بأنه نشاط مستقل وموضوعي يهدف إلى تقديم خدمات التأكيد والاستشارات التي تضيف قيمة للمؤسسة وتساهم في تحسين عملياتها من خلال تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة

كما يساعد التدقيق الداخلي الإدارة العليا في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال تقديم تقييمات مستقلة حول مدى كفاءة الأنظمة الرقابية ومدى الالتزام بالسياسات والإجراءات المعتمدة

أهداف التدقيق الداخلي 3-31

يهدف التدقيق الداخلي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المهمة، من أبرزها

تقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية

التحقق من الالتزام بالسياسات والإجراءات

تقييم إدارة المخاطر داخل المؤسسة

حماية أصول المؤسسة

تعزيز كفاءة العمليات التشغيلية

تحسين جودة التقارير المالية

دعم الإدارة في اتخاذ القرارات

المساهمة في مكافحة الفساد المالي والإداري

أهمية التدقيق الداخلي 3-32

تتبع أهمية التدقيق الداخلي من الدور الذي يؤديه في دعم الإدارة وتحسين الأداء المؤسسي، حيث يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة تحسين جودة المعلومات المالية رفع كفاءة الرقابة الداخلية الحد من المخاطر المالية والإدارية اكتشاف المخالفات والانحرافات دعم الحوكمة المؤسسية تعزيز الالتزام بالقوانين والأنظمة تحسين الأداء المؤسسي بشكل عام

خصائص التدقيق الداخلي 3-33

لكي يؤدي التدقيق الداخلي دوره بفعالية، يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الخصائص، من أهمها

أولاً: الاستقلالية

يجب أن يتمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية التي تمكنه من أداء عمله دون تأثير أو ضغوط

ثانياً: الموضوعية

يجب أن تكون نتائج التدقيق مبنية على الأدلة والحقائق بعيداً عن التحيز الشخصي

ثالثاً: الكفاءة المهنية

يجب أن يمتلك المدقق الداخلي المعرفة والخبرة والمهارات اللازمة لأداء مهامه بكفاءة

رابعاً: السرية

يتعين على المدقق الداخلي المحافظة على سرية المعلومات التي يحصل عليها أثناء أداء عمله

خامساً: النزاهة

يجب أن يلتزم المدقق الداخلي بالقيم الأخلاقية والمهنية في جميع أعماله

مهام التدقيق الداخلي 3-34

يقوم التدقيق الداخلي بالعديد من المهام، من أهمها

مراجعة العمليات المالية والإدارية

تقييم فعالية الرقابة الداخلية

فحص الالتزام بالأنظمة والتعليمات

تقييم إدارة المخاطر

مراجعة كفاءة استخدام الموارد

اكتشاف المخالفات والانحرافات

تقديم التوصيات التصحيحية

متابعة تنفيذ التوصيات السابقة

أنواع التدقيق الداخلي 3-35

يمكن تصنيف التدقيق الداخلي إلى عدة أنواع، من أبرزها

أولاً: التدقيق المالي

يهدف إلى التحقق من سلامة العمليات والسجلات المالية

ثانياً: التدقيق التشغيلي

يركز على تقييم كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية

ثالثاً: تدقيق الالتزام

يهتم بالتحقق من مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات المعتمدة

رابعاً: تدقيق نظم المعلومات

يركز على تقييم أمن وكفاءة الأنظمة التقنية المستخدمة داخل المؤسسة

معايير التدقيق الداخلي 3-36

يعتمد التدقيق الداخلي على مجموعة من المعايير المهنية التي يصدرها
Institute of Internal Auditors

وتهدف هذه المعايير إلى ضمان جودة أعمال التدقيق وتحقيق أعلى مستويات المهنية والموضوعية

وتشمل هذه المعايير

معايير الاستقلالية

معايير الكفاءة المهنية

معايير التخطيط

معايير تنفيذ أعمال التدقيق

معايير إعداد التقارير

معايير متابعة التوصيات

التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر 3-37

أصبح التدقيق الداخلي في المؤسسات الحديثة مرتبطاً بشكل وثيق بإدارة المخاطر، حيث يساهم في

تحديد المخاطر المحتملة

تقييم مستوى المخاطر

مراجعة خطط المعالجة

تقييم فعالية الضوابط الرقابية

تقديم توصيات لتحسين إدارة المخاطر

وبذلك يساهم التدقيق الداخلي في تقليل احتمالية حدوث الخسائر المالية والإدارية وتحسين قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها

دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي 3-38

يلعب التدقيق الداخلي دوراً أساسياً في مكافحة الفساد المالي من خلال

مراجعة العمليات المالية بصورة دورية

اكتشاف حالات الاحتيال والتلاعب

التحقق من صحة البيانات المالية

تقييم فعالية الضوابط الرقابية

حماية أصول المؤسسة

تعزيز الشفافية المالية

تقليل فرص الاختلاس والعش المالي

كما يساعد التدقيق الداخلي على اكتشاف نقاط الضعف في الأنظمة المالية واقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها

دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد الإداري 3-39

يسهم التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد الإداري من خلال

مراقبة الالتزام بالإجراءات الإدارية

مراجعة الصلاحيات والمسؤوليات

تقييم كفاءة الأداء الإداري

الحد من استغلال النفوذ

تعزيز المساءلة والشفافية

كشف حالات المحسوبية والواسطة عند وجودها

دعم تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية

معوقات التدقيق الداخلي 3-40

قد يواجه التدقيق الداخلي عدداً من المعوقات التي تحد من فعاليته، من أهمها

ضعف الاستقلالية

نقص الكفاءات المهنية

ضعف دعم الإدارة العليا

محدودية الموارد المالية

مقاومة بعض الإدارات لأعمال التدقيق

ضعف الأنظمة التقنية

عدم تنفيذ التوصيات الصادرة عن المدققين الداخليين

التدقيق الداخلي وعلاقته بالممارسات المحاسبية الحديثة 3-41

يُعد التدقيق الداخلي أحد الركائز الأساسية للممارسات المحاسبية الحديثة، حيث يسهم في تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز فعالية الرقابة الداخلية ودعم الشفافية والمساءلة داخل المؤسسة

كما يساعد التدقيق الداخلي على رفع كفاءة الحوكمة المؤسسية وتحسين إدارة المخاطر، الأمر الذي يجعله أداة فعالة في الحد من الفساد المالي والإداري وتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة وفعالية

وبناءً على ذلك، يُعد التدقيق الداخلي أحد أهم المتغيرات المؤثرة في الدراسة الحالية، نظراً لدوره الحيوي في دعم النزاهة المؤسسية وتعزيز فعالية الأنظمة الرقابية

المبحث الخامس

التدقيق الخارجي

مفهوم التدقيق الخارجي 3-42

يُعد التدقيق الخارجي من أهم الوسائل المهنية التي تهدف إلى تعزيز الثقة في القوائم والتقارير المالية، حيث يتم تنفيذه بواسطة مراجع مستقل من خارج المؤسسة بهدف إبداء رأي فني محايد حول مدى عدالة القوائم المالية وامتثالها للمعايير المحاسبية المعتمدة

ويُعرف التدقيق الخارجي بأنه عملية منظمة يتم من خلالها فحص السجلات والعمليات والقوائم المالية بواسطة مراجع مستقل يمتلك المؤهلات والخبرات المهنية اللازمة، بهدف التحقق من صدق وعدالة المعلومات المالية المعروضة لمستخدمي القوائم المالية

ويُعد التدقيق الخارجي أحد أهم عناصر الحوكمة المؤسسية، لما يوفره من تأكيد مستقل بشأن مصداقية المعلومات المالية المنشورة

أهداف التدقيق الخارجي 3-43

يسعى التدقيق الخارجي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها

التحقق من عدالة القوائم المالية

تعزيز مصداقية التقارير المالية

حماية حقوق المستثمرين وأصحاب المصالح

اكتشاف الأخطاء الجوهرية والتحريفات المالية

دعم الشفافية والإفصاح المالي

تعزيز الثقة في المعلومات المحاسبية

دعم كفاءة الأسواق المالية

المساهمة في الحد من الفساد المالي والإداري

أهمية التدقيق الخارجي 3-44

تتمثل أهمية التدقيق الخارجي في كونه أداة مستقلة تساعد على تعزيز الثقة في البيئة المالية والاقتصادية، حيث يسهم في

زيادة موثوقية القوائم المالية

تعزيز ثقة المستثمرين والدائنين

دعم قرارات الاستثمار والتمويل

تحسين مستوى الشفافية

تعزيز الحوكمة المؤسسية

دعم الجهات الرقابية

تقليل فرص الاحتيال والتلاعب

حماية مصالح أصحاب العلاقة

خصائص التدقيق الخارجي 3-45

لكي يحقق التدقيق الخارجي أهدافه بكفاءة، يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الخصائص، من أهمها

أولاً: الاستقلالية

تُعد الاستقلالية من أهم مقومات نجاح التدقيق الخارجي، حيث يجب أن يكون المراجع مستقلاً عن الإدارة وعن أي مصالح قد تؤثر على حكمه المهني

ثانياً: الموضوعية

يجب أن تعتمد نتائج التدقيق على الأدلة والبراهين المهنية بعيداً عن التحيز

ثالثاً: الكفاءة المهنية

يجب أن يمتلك المراجع الخارجي المؤهلات والخبرات اللازمة لأداء أعمال التدقيق

رابعاً: السرية

يجب المحافظة على سرية المعلومات والبيانات التي يتم الاطلاع عليها أثناء عملية التدقيق

خامساً: الالتزام بالمعايير المهنية

يجب أن يتم تنفيذ أعمال التدقيق وفقاً للمعايير المهنية المعتمدة

مراحل التدقيق الخارجي 3-46

تمر عملية التدقيق الخارجي بعدة مراحل رئيسية، تشمل

المرحلة الأولى: التخطيط

تتضمن دراسة نشاط المؤسسة وتحديد المخاطر ووضع خطة التدقيق المناسبة

المرحلة الثانية: تنفيذ إجراءات التدقيق

تشمل جمع الأدلة والاختبارات اللازمة للتحقق من صحة المعلومات المالية

المرحلة الثالثة: تقييم النتائج

يتم خلالها تحليل الأدلة وتقييم مدى كفايتها وملاءمتها

المرحلة الرابعة: إعداد التقرير

يقوم المراجع بإعداد تقريره النهائي وإبداء الرأي المهني بشأن القوائم المالية

أنواع آراء المراجع الخارجي 3-47

يمكن أن يصدر المراجع الخارجي أحد الآراء التالية

أولاً: الرأي غير المعدل (النظيف)

ويصدر عندما يرى المراجع أن القوائم المالية تعبر بعدالة عن المركز المالي ونتائج الأعمال

ثانياً: الرأي المتحفظ

يصدر عند وجود ملاحظات أو تحفظات محدودة لا تؤثر بصورة جوهرية على القوائم المالية ككل

ثالثاً: الرأي المعاكس

يصدر عندما تكون التحريفات جوهرية ومؤثرة بصورة كبيرة على القوائم المالية

رابعاً: الامتناع عن إبداء الرأي

يصدر عندما يتعذر على المراجع الحصول على أدلة كافية وملائمة لتكوين رأيه المهني

التدقيق الخارجي والحوكمة المؤسسية 3-48

يلعب التدقيق الخارجي دوراً مهماً في دعم الحوكمة المؤسسية من خلال

تعزيز الشفافية

رفع مستوى المساءلة

تحسين جودة التقارير المالية

حماية حقوق المساهمين

تعزيز ثقة المستثمرين

دعم الرقابة المؤسسية

كما يُعد التدقيق الخارجي أحد الآليات الرئيسية التي تعتمد عليها المؤسسات لضمان نزاهة المعلومات المالية

دور التدقيق الخارجي في الحد من الفساد المالي 3-49

يسهم التدقيق الخارجي في مكافحة الفساد المالي من خلال

مراجعة القوائم المالية بصورة مستقلة

اكتشاف التحريفات الجوهرية

الحد من ممارسات إدارة الأرباح

تعزيز الشفافية المالية

تحسين جودة الإفصاح المالي

كشف المخالفات المالية الجوهرية

دعم الالتزام بالمعايير المحاسبية

كما يؤدي وجود مراجع خارجي مستقل إلى تقليل فرص التلاعب بالمعلومات المالية وتحسين ثقة مستخدمي القوائم المالية

دور التدقيق الخارجي في الحد من الفساد الإداري 3-50

يسهم التدقيق الخارجي بصورة غير مباشرة في مكافحة الفساد الإداري من خلال

تعزيز المساءلة الإدارية

دعم الالتزام بالأنظمة واللوائح ، تحسين مستوى الشفافية

تقليل فرص إساءة استخدام السلطة

رفع مستوى الالتزام المؤسسي

دعم بيئة الحوكمة الرشيدة

معوقات التدقيق الخارجي 3-51

على الرغم من أهمية التدقيق الخارجي، إلا أنه قد يواجه عدداً من المعوقات، من أهمها

ضعف استقلالية المراجع

محدودية نطاق التدقيق

نقص الأدلة المتاحة

تعقيد العمليات المالية

ضعف نظم الرقابة الداخلية

ضغوط الإدارة على المراجع

التطور المستمر في أساليب الاحتيال المالي

التدقيق الخارجي وعلاقته بالممارسات المحاسبية الحديثة 3-52

يُعد التدقيق الخارجي أحد أهم مكونات الممارسات المحاسبية الحديثة، لما يوفره من تأكيد مستقل حول مصداقية المعلومات المالية وجودة الإفصاح المالي

كما يسهم التدقيق الخارجي في دعم الرقابة الداخلية وتعزيز الشفافية وتحسين الحوكمة المؤسسية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على قدرة المؤسسة في الحد من الفساد المالي والإداري

وبناءً على ذلك، يمثل التدقيق الخارجي أحد المتغيرات الرئيسية في الدراسة الحالية، نظراً لدوره المهم في تعزيز النزاهة والشفافية داخل المؤسسات وتحسين جودة المعلومات المحاسبية

المبحث السابع

العلاقة بين الممارسات المحاسبية الحديثة والحد من الفساد المالي والإداري

تمهيد 3-64

شهدت بيئة الأعمال المعاصرة تطورات متسارعة فرضت على المؤسسات ضرورة تطوير أنظمتها المحاسبية والرقابية لمواجهة التحديات المختلفة، ومن أبرزها ظاهرة الفساد المالي والإداري. وقد أصبحت الممارسات المحاسبية الحديثة تمثل أحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها المؤسسات لتحقيق الشفافية والمساءلة وحماية الموارد المالية والإدارية

وتتمثل الممارسات المحاسبية الحديثة في مجموعة من الأنظمة والإجراءات والأساليب التي تهدف إلى تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز الرقابة المؤسسية، وتشمل الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والشفافية المالية، والتي تسهم مجتمعة في الحد من فرص حدوث الفساد المالي والإداري

العلاقة بين الممارسات المحاسبية الحديثة والفساد المالي 3-65

توجد علاقة وثيقة بين الممارسات المحاسبية الحديثة ومستوى الفساد المالي داخل المؤسسات، حيث تسهم الأنظمة المحاسبية المتطورة في تعزيز الرقابة على العمليات المالية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، مما يؤدي إلى تقليل فرص التلاعب والاحتيال المالي

وتساعد الممارسات المحاسبية الحديثة على

اكتشاف الأخطاء المالية بصورة مبكرة

تحسين جودة التقارير المالية

رفع مستوى الشفافية والإفصاح

تعزيز الرقابة على الموارد المالية

تقليل فرص الاختلاس والغش المالي

دعم الالتزام بالمعايير المحاسبية

تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح

وبالتالي فإن زيادة مستوى تطبيق الممارسات المحاسبية الحديثة يؤدي إلى انخفاض احتمالية حدوث الفساد المالي داخل المؤسسة

العلاقة بين الممارسات المحاسبية الحديثة والفساد الإداري 3-66

لا يقتصر أثر الممارسات المحاسبية الحديثة على الجانب المالي فقط، بل يمتد ليشمل الجوانب الإدارية والتنظيمية داخل المؤسسة

فمن خلال وجود أنظمة رقابية فعالة وإجراءات تدقيق منتظمة ومستويات عالية من الشفافية والإفصاح، تصبح الإدارة أكثر التزاماً بالقوانين واللوائح والتعليمات، الأمر الذي يحد من مظاهر الفساد الإداري

كما تسهم الممارسات المحاسبية الحديثة في

تعزيز المساءلة الإدارية

تقليل استغلال السلطة

الحد من المحسوبية والواسطة

تحسين كفاءة اتخاذ القرارات

رفع مستوى الالتزام المؤسسي

تحسين جودة الأداء الإداري

تعزيز مبادئ الحوكمة المؤسسية

دور الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري 3-67

تمثل الرقابة الداخلية خط الدفاع الأول ضد الفساد المالي والإداري داخل المؤسسات، حيث تساعد على ضبط العمليات والإجراءات وحماية الأصول وضمان الالتزام بالسياسات المعتمدة

وتسهم الرقابة الداخلية في

منع وقوع المخالفات قبل حدوثها

اكتشاف الانحرافات بصورة مبكرة

تعزيز المساءلة

تحسين كفاءة العمليات

تقليل مخاطر الاحتيال

دعم الشفافية والنزاهة

ولذلك تعد الرقابة الداخلية أحد أهم الأدوات المستخدمة في مكافحة الفساد داخل المؤسسات الحديثة

دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي والإداري 3-68

يؤدي التدقيق الداخلي دوراً مهماً في تقييم فعالية الأنظمة الرقابية وإدارة المخاطر والحوكمة، كما يساعد في اكتشاف أوجه القصور والمخالفات داخل المؤسسة

وتتمثل مساهمة التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد من خلال

مراجعة العمليات المالية والإدارية

تقييم فعالية الرقابة الداخلية

اكتشاف حالات الغش والاحتيال

تقديم التوصيات التصحيحية

تعزيز الالتزام بالسياسات والإجراءات

تحسين بيئة الرقابة المؤسسية

دور التدقيق الخارجي في الحد من الفساد المالي والإداري 3-69

يُعد التدقيق الخارجي أحد أهم الوسائل التي تسهم في تعزيز الثقة في المعلومات المالية، حيث يوفر رأياً مستقلاً حول مدى عدالة القوائم المالية

كما يسهم التدقيق الخارجي في

تعزيز مصداقية التقارير المالية

الحد من التلاعب بالمعلومات المالية

تحسين جودة الإفصاح

دعم الحوكمة المؤسسية

رفع مستوى الشفافية

تعزيز ثقة المستثمرين

ومن ثم يسهم التدقيق الخارجي بصورة مباشرة وغير مباشرة في الحد من الفساد المالي والإداري

دور الشفافية المالية في الحد من الفساد المالي والإداري 3-70

تُعد الشفافية المالية من أهم الأدوات المستخدمة في مكافحة الفساد، حيث تؤدي إلى زيادة وضوح المعلومات المالية وتقليل فرص إخفاء البيانات أو التلاعب بها

وتتمثل مساهمة الشفافية المالية في

تحسين الإفصاح المالي

تعزيز الثقة في المعلومات المالية

رفع مستوى المساءلة

تقليل عدم تماثل المعلومات

دعم الرقابة المؤسسية

الحد من السلوكيات غير المشروعة

وبالتالي فإن ارتفاع مستوى الشفافية المالية يؤدي إلى انخفاض احتمالية حدوث الفساد المالي والإداري

النموذج النظري للدراسة 3-71

استناداً إلى الأدبيات العلمية والدراسات السابقة، تعتمد الدراسة الحالية على نموذج يوضح أثر الممارسات المحاسبية الحديثة في الحد من الفساد المالي والإداري

المتغير المستقل

الممارسات المحاسبية الحديثة وتتكون من

الرقابة الداخلية

التدقيق الداخلي

التدقيق الخارجي

الشفافية المالية

المتغير التابع

الحد من الفساد المالي والإداري

يفترض النموذج وجود تأثير إيجابي للممارسات المحاسبية الحديثة بأبعادها المختلفة في الحد من الفساد المالي والإداري داخل الشركات السعودية

خلاصة الفصل 3-72

تناول هذا الفصل الإطار النظري للدراسة من خلال استعراض المفاهيم المرتبطة بالممارسات المحاسبية الحديثة والفساد المالي والإداري، كما تم توضيح دور الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والشفافية المالية في مكافحة الفساد

وأظهرت الأدبيات النظرية وجود علاقة وثيقة بين تطبيق الممارسات المحاسبية الحديثة والحد من الفساد المالي والإداري، الأمر الذي يدعم فرضيات الدراسة الحالية ويشكل الأساس النظري الذي سيتم الاعتماد عليه في الفصل التالي الخاص بمنهجية الدراسة وإجراءاتها.

الفصل الرابع

تحليل بيانات الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات

مقدمة الفصل 1-4

يتناول هذا الفصل الجانب التطبيقي من الدراسة، من خلال عرض البيانات التي تم جمعها بواسطة الاستبانة وتحليلها إحصائياً، بهدف التعرف على أثر تطبيق الممارسات المحاسبية الحديثة في الحد من الفساد المالي والإداري. ويمثل هذا الفصل حلقة أساسية في الدراسة؛ لأنه ينتقل بالبحث من الجانب النظري إلى اختبار العلاقة بين متغيراته اعتماداً على البيانات الميدانية الفعلية

وقد تم بناء الاستبانة لتشمل مجموعة من العبارات التي تقيس أبعاد الممارسات المحاسبية الحديثة، والمتمثلة في الرقابة الداخلية، والتدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي، والشفافية والإفصاح المالي، إضافة إلى محور يقيس مستوى الحد من الفساد المالي والإداري، كما اشتملت الاستبانة على بيانات عامة تتعلق بالخصائص الشخصية والمهنية للمشاركين

اعتمد التحليل الإحصائي على تحويل استجابات مقياس ليكرت الخماسي إلى قيم رقمية، ثم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعاملات الثبات والارتباط، وتحليل الانحدار المتعدد، وقيم الدلالة الإحصائية. ويساعد ذلك في تحديد اتجاهات المشاركين، ودرجة التجانس في استجاباتهم، وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة، ومدى قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغير في المتغير التابع

وقد روعي في عرض النتائج عدم الإفصاح عن أي بيانات تعريفية خاصة بالمشاركين، كما لم يتم ذكر العدد الفعلي لهم، حفاظاً على سرية المعلومات وخصوصية البيانات. وتم الاكتفاء بعرض النسب المئوية والمؤشرات الإحصائية المرتبطة بأهداف الدراسة

وتجدر الإشارة إلى أن القيم الواردة في هذا الفصل تم حسابها من ملف الاستجابات الخام، الذي يتضمن إجابة كل مشارك على كل عبارة من عبارات الاستبانة. وبذلك تختلف هذه النتائج عن أي تقديرات سابقة بُنيت على صور المخططات، وتعد النتائج الواردة في هذا الفصل هي النتائج الإحصائية المعتمدة للدراسة

منهجية تحليل البيانات 4-2

تم إعداد البيانات قبل البدء في التحليل الإحصائي من خلال مراجعة ملف الاستجابات والتأكد من اكتمال الإجابات وإمكانية تحويلها إلى قيم رقمية قابلة للتحليل. وتم ترميز إجابات مقياس ليكرت الخماسي وفق الآتي

جدول (1-4) ترميز مقياس ليكرت الخماسي

القيمة الرقمية الاستجابة

5	أوافق بشدة
4	أوافق
3	محايد
2	أعارض
1	أعارض بشدة

يعني هذا الترميز أن ارتفاع المتوسط الحسابي يدل على ارتفاع درجة الموافقة على العبارة، في حين يدل انخفاض المتوسط على انخفاض درجة الموافقة. وقد تم استخدام الحدود الآتية لتفسير المتوسطات الحسابية

جدول (2-4) معيار تفسير المتوسطات الحسابية

مستوى الاستجابة المتوسط الحسابي

منخفض جداً	من 1.00 إلى 1.80
منخفض	أكبر من 1.80 إلى 2.60
متوسط	أكبر من 2.60 إلى 3.40
مرتفع	أكبر من 3.40 إلى 4.20
مرتفع جداً	أكبر من 4.20 إلى 5.00

وبناءً على هذا المعيار، فإن المتوسطات التي تتجاوز 4.20 تعبر عن موافقة مرتفعة جداً من المشاركين على مضمون العبارة أو المحور

الأساليب الإحصائية المستخدمة 4-3

تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة الدراسة وأهدافها، وذلك على النحو الآتي

التكرارات والنسب المئوية 4-3-1

استخدمت التكرارات والنسب المئوية في وصف الخصائص العامة للمشاركين، مثل الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي. وتساعد هذه المؤشرات في التعرف على طبيعة المشاركين ومدى تنوع خلفياتهم العلمية والمهنية

المتوسط الحسابي 4-3-2

تم حساب المتوسط الحسابي لكل عبارة ولكل محور، وذلك عن طريق جمع القيم الرقمية للاستجابات ثم قسمتها على عدد الاستجابات الصحيحة. ويستخدم المتوسط لتحديد الاتجاه العام للمشاركين نحو كل عبارة

فعلى سبيل المثال، إذا كانت معظم الاستجابات تقع عند خيار «أوافق بشدة»، فإن المتوسط الحسابي يقترب من القيمة 5، بينما يقترب من القيمة 1 عندما تتركز الاستجابات عند «أعارض بشدة»

الانحراف المعياري 4-3-3

تم حساب الانحراف المعياري لقياس مدى تشتت الاستجابات حول المتوسط الحسابي. وكلما كان الانحراف المعياري منخفضاً، دل ذلك على وجود تقارب واتفاق أكبر بين المشاركين. أما ارتفاعه فيشير إلى وجود اختلاف أكبر بين وجهات النظر

ولا يوضح المتوسط الحسابي وحده درجة اتفاق المشاركين؛ فقد تتساوى متوسطات عبارتين، بينما تختلف درجة تشتت الاستجابات حول كل منهما، ولذلك تم استخدام المتوسط والانحراف المعياري معاً

معامل كرونباخ ألفا 4-3-4

تم استخدام معامل كرونباخ ألفا للتحقق من ثبات الاستبانة واتساق عبارات كل محور. ويقاس هذا المعامل مدى ترابط العبارات التي يفترض أنها تقيس المفهوم نفسه

وتتراوح قيمة كرونباخ ألفا بين صفر وواحد، وكلما اقتربت القيمة من الواحد الصحيح دل ذلك على ارتفاع مستوى الثبات. وتعد القيمة التي تتجاوز 0.70 مقبولة في البحوث الاجتماعية والإدارية، بينما تشير القيم التي تزيد على 0.80 إلى مستوى جيد أو مرتفع من الثبات

معامل ارتباط بيرسون 4-3-5

استخدم معامل ارتباط بيرسون لقياس قوة واتجاه العلاقة بين محاور الممارسات المحاسبية الحديثة ومحور الحد من الفساد المالي والإداري

وتتراوح قيمة معامل الارتباط بين -1 و+1، حيث تدل القيمة الموجبة على وجود علاقة طردية، بينما تدل القيمة السالبة على وجود علاقة عكسية وكلما اقتربت القيمة من الواحد الصحيح، كانت العلاقة أقوى

تحليل الانحدار المتعدد 4-3-6

تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لقياس الأثر المشترك والمستقل لكل من الرقابة الداخلية، والتدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي، والشفافية والإفصاح المالي في الحد من الفساد المالي والإداري

ويختلف الانحدار عن الارتباط في أن الارتباط يقيس قوة العلاقة بين متغيرين، بينما يهدف الانحدار إلى تحديد قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغير في المتغير التابع، وتحديد المتغير الأكثر تأثيراً عند إدخال جميع المتغيرات في نموذج واحد

قيمة الدلالة الإحصائية 4-3-7

تم اعتماد مستوى دلالة قدره 0.05، وفق القاعدة الآتية

أقل من 0.05، فإن النتيجة تعد دالة إحصائياً Sig إذا كانت قيمة الدلالة

أكبر من 0.05، فإن النتيجة لا تعد دالة إحصائياً Sig إذا كانت قيمة الدلالة

التي تقل عن 0.001 أنها تساوي صفراً، ولذلك يتم عرضها بصيغة Sig ولا تعني قيمة

$\text{Sig} < 0.001$

بدلاً من كتابتها على أنها 0.000

توزيع عبارات الاستبانة على محاور الدراسة 4-4

تم توزيع العبارات الموضوعية في الاستبانة على خمسة محاور رئيسية، كما يأتي

جدول (3-4) محاور الاستبانة

عدد العبارات المحور		
5	الرقابة الداخلية	يشتمل على 26 عبارة موضوعية، بالخصائص العامة. وقد تم بناء متوسط إجابات العبارات التابعة لكل محور
5	التدقيق الداخلي	
5	التدقيق الخارجي	
5	الشفافية والإفصاح المالي	
6	الحد من الفساد المالي والإداري	
26	الإجمالي	

ويلاحظ أن ملف الاستجابات الفعلي إضافة إلى الأسئلة المتعلقة درجات المحاور عن طريق حساب محاور

الخصائص العامة للمشاركين 4-5

يهدف تحليل الخصائص العامة إلى وصف الخلفية الشخصية والعلمية والمهنية للمشاركين، وليس إلى الكشف عن هوياتهم. ويساعد تنوع المشاركين على تقديم وجهات نظر متعددة بشأن الممارسات المحاسبية ودورها في الحد من الفساد

توزيع المشاركين حسب الجنس 4-5-1

جدول (4-4) التوزيع النسبي حسب الجنس

النسبة المئوية الجنس

ذكر	50.9%
أنثى	49.1%
الإجمالي	100%

تشير النتائج إلى وجود تقارب كبير بين نسب الذكور والإناث، وهو ما يعكس توازناً واضحاً في تمثيل الجنسين. ويعد هذا التقارب إيجابياً من الناحية البحثية؛ لأنه يقلل من احتمال انحصار النتائج في وجهة نظر فئة واحدة، ويسمح بعرض اتجاهات أكثر تنوعاً نحو دور الممارسات المحاسبية الحديثة

ولا تعني الفروق البسيطة بين النسب وجود هيمنة واضحة لأحد الجنسين، بل تظهر أن المشاركة كانت موزعة بصورة شبه متساوية ومن ثم يمكن القول إن نتائج الدراسة لا تعكس آراء جنس واحد بصورة منفردة

توزيع المشاركين حسب العمر 4-5-2

جدول (5-4) التوزيع النسبي حسب العمر

النسبة المئوية الفئة العمرية

أقل من 25 سنة	45.3%
من 25 إلى أقل من 35 سنة	18.9%
من 35 إلى أقل من 45 سنة	22.6%
سنة فأكثر 45	13.2%
الإجمالي	100%

يتضح من النتائج أن الفئة العمرية الأقل من 25 سنة جاءت في المرتبة الأولى، مما يدل على حضور ملحوظ للفئات الشابة ضمن المشاركين. وقد يرتبط ذلك بارتفاع استخدام الاستبانات الإلكترونية وسهولة الوصول إليها من قبل هذه الفئة

كما جاءت الفئة من 35 إلى أقل من 45 سنة في المرتبة الثانية، وهي فئة يرجح امتلاكها خبرة عملية ومهنية تمكنها من تقييم أنظمة الرقابة والتدقيق والإفصاح المالي بصورة أكثر ارتباطاً بالواقع العملي

وبين توزيع الفئات العمرية أن الدراسة لم تقتصر على شريحة عمرية واحدة، وإنما تضمنت مشاركين من مراحل عمرية مختلفة، وهو ما يوفر مزيجاً بين وجهات نظر الفئات الحديثة في سوق العمل ووجهات نظر الفئات الأكثر خبرة

توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي 4-5-3

جدول (4-6) التوزيع النسبي حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية المؤهل العلمي

دبلوم	13.2%
بكالوريوس	67.9%
ماجستير	9.4%
دكتوراه	9.4%
الإجمالي	100%

أظهرت النتائج أن حملة درجة البكالوريوس يمثلون النسبة الأكبر، وهو أمر يتناسب مع طبيعة المجالات المحاسبية والمالية والإدارية التي يعد فيها البكالوريوس مؤهلاً أساسياً للالتحاق بعدد كبير من الوظائف

كما تضمنت الدراسة مشاركين من حملة الدراسات العليا، وهو ما يعزز الجانب العلمي في الاستجابات، نظراً لما قد يمتلكه حملة الماجستير والدكتوراه من معرفة أعمق بالمفاهيم المرتبطة بالرقابة والتدقيق والشفافية والفساد المالي والإداري

ويدل تنوع المؤهلات العلمية على أن تقييم عبارات الاستبانة لم يصدر عن مستوى تعليمي واحد، بل شاركت فيه مستويات علمية متعددة، الأمر الذي يسهم في إثراء نتائج الدراسة

توزيع المشاركين حسب سنوات الخبرة 4-5-4

جدول (7-4) التوزيع النسبي حسب سنوات الخبرة

النسبة المئوية سنوات الخبرة

أقل من 5 سنوات	54.7%
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	20.8%
من 10 إلى أقل من 15 سنة	7.5%
سنة فأكثر 15	17.0%
الإجمالي	100%

تشير النتائج إلى أن فئة الخبرة الأقل من خمس سنوات جاءت في المرتبة الأولى. وقد يعكس ذلك ارتفاع مشاركة الفئات الحديثة في سوق العمل أو حديثي التخرج

وفي المقابل، تضمنت الدراسة مشاركين يمتلكون خبرة طويلة تبلغ 15 سنة فأكثر، وهي فئة مهمة؛ لأنها غالباً ما تكون أكثر اطلاعاً على تطور النظم المحاسبية والرقابية، وعلى أوجه القصور التي قد تؤدي إلى حدوث مخالفات مالية أو إدارية

ويعد وجود مستويات مختلفة من الخبرة أمراً مهماً؛ لأن تقييم فاعلية الرقابة والتدقيق لا يعتمد فقط على المعرفة النظرية، وإنما يتأثر كذلك بالممارسة المهنية ومدى التعرض للمواقف العملية

توزيع المشاركين حسب المسمى الوظيفي 4-5-5

جدول (4-8) التوزيع النسبي حسب المسمى الوظيفي

النسبة المئوية المسمى الوظيفي

محاسب	13.2%
مراجع داخلي	3.8%
مراجع خارجي	5.7%
مدير مالي	9.4%
مدير إدارة	5.7%
عضو هيئة تدريس	3.8%
أخرى	58.5%
الإجمالي	100%

يتبين من الجدول تنوع المسميات الوظيفية للمشاركين، ووجود فئات لها علاقة مباشرة بالمحاسبة والتدقيق والإدارة المالية، مثل المحاسبين والمديرين الماليين والمراجعين الداخليين والخارجيين

كما ارتفعت نسبة فئة «أخرى»، وهو ما يشير إلى مشاركة أفراد من وظائف متنوعة لم تكن مدرجة بصورة مستقلة ضمن خيارات الاستبانة. ولا يمثل ذلك مشكلة إحصائية، لأن موضوع الفساد المالي والإداري والشفافية والرقابة لا يقتصر على العاملين في وظيفة محاسبية محددة، وإنما يمتد إلى مختلف الوحدات الإدارية والتنظيمية

ومع ذلك، ينبغي عند مناقشة حدود الدراسة الإشارة إلى أن ارتفاع نسبة فئة «أخرى» يقلل من القدرة على تقديم وصف تفصيلي دقيق لجميع الخلفيات الوظيفية، لأن هذه الفئة تجمع عدة مسميات داخل تصنيف واحد

اختبار صدق الاتساق الداخلي 4-6

يشير صدق الاتساق الداخلي إلى مدى ارتباط كل محور بالمقياس العام للاستبانة. وتم التحقق منه عن طريق حساب معامل ارتباط بيرسون بين متوسط كل محور والمتوسط الكلي لعبارات الدراسة

جدول (4-9) ارتباط المحاور بالدرجة الكلية للاستبانة

الدلالة الإحصائية معامل الارتباط المحور

الرقابة الداخلية	0.929	أقل من 0.001
التدقيق الداخلي	0.943	أقل من 0.001
التدقيق الخارجي	0.846	أقل من 0.001
الشفافية والإفصاح المالي	0.857	أقل من 0.001
الحد من الفساد المالي والإداري	0.877	أقل من 0.001

تظهر النتائج أن جميع المحاور ترتبط بالدرجة الكلية للاستبانة ارتباطاً موجباً قوياً ودالاً إحصائياً. وتراوحت معاملات الارتباط بين 0.846 و 0.943، وهي قيم مرتفعة تدل على أن المحاور ترتبط بالمفهوم العام الذي تقيسه الاستبانة

وقد حقق محور التدقيق الداخلي أعلى ارتباط بالدرجة الكلية، يليه محور الرقابة الداخلية، بينما حقق محور التدقيق الخارجي أقل ارتباط نسبياً، إلا أن قيمته ظلت مرتفعة ودالة إحصائياً

وبذلك تشير النتائج إلى تحقق صدق الاتساق الداخلي للأداة، وأن المحاور ليست منفصلة بصورة تامة عن موضوع الدراسة، وإنما تتكامل في قياس الممارسات المحاسبية الحديثة والحد من الفساد

اختبار ثبات أداة الدراسة 4-7

مفهوم الثبات 4-7-1

يقصد بثبات أداة الدراسة أن تعطي نتائج متسقة عند استخدامها في قياس الظاهرة نفسها وفي ظروف متقاربة. ولا يعني الثبات أن جميع المشاركين يقدمون الإجابة نفسها، وإنما يعني أن العبارات التابعة للمحور الواحد تتسم بدرجة مناسبة من الاتساق والترابط.

تم حساب معامل كرونباخ ألفا لكل محور وللاستبانة كاملة، من خلال الاعتماد على تباين كل عبارة وتباين الدرجة الكلية للعبارات. وقد تم إجراء الحساب بعد تحويل الاستجابات اللفظية إلى قيم رقمية من 1 إلى 5

نتائج معامل كرونباخ ألفا 4-7-2

جدول (4-10) معاملات ثبات محاور الاستبانة

مستوى الثبات كرونباخ ألفا عدد العبارات المحور

مرتفع	0.856	5	الرقابة الداخلية
مرتفع	0.818	5	التدقيق الداخلي
مرتفع جداً	0.918	5	التدقيق الخارجي
مرتفع	0.890	5	الشفافية والإفصاح المالي
مرتفع	0.881	6	الحد من الفساد المالي والإداري
مرتفع جداً	0.963	26	الاستبانة كاملة

بلغ معامل كرونباخ ألفا للاستبانة كاملة 0.963، وهي قيمة مرتفعة جداً، وتدل على وجود مستوى قوي من الاتساق الداخلي بين عبارات الأداة

كما تجاوزت معاملات الثبات لجميع المحاور 0.80. وقد حقق محور التدقيق الخارجي أعلى قيمة ثبات بلغت 0.918، بينما حقق محور التدقيق الداخلي أقل قيمة بلغت 0.818، ومع ذلك فإنها تظل قيمة مرتفعة ومقبولة بدرجة كبيرة

وتعني هذه النتائج أن العبارات التابعة لكل محور تقيس مفهوماً متقارباً، وأن الأداة مناسبة لإجراء التحليلات الإحصائية اللاحقة. كما تقلل درجة الثبات المرتفعة من احتمال أن تكون النتائج ناتجة عن أخطاء عشوائية في القياس

وينبغي التنبيه إلى أن معامل ألفا المرتفع جداً قد يتأثر كذلك بنشابه صياغة بعض العبارات وارتفاع ترابط المحاور، ولذلك تم تفسيره باعتباره دليلاً على الثبات، دون اعتباره دليلاً وحيداً على جودة الأداة

التحليل الوصفي لمحور الرقابة الداخلية 4-8

تعد الرقابة الداخلية من أهم المكونات التنظيمية التي تسهم في حماية الأصول وضمان صحة العمليات المالية، كما تساعد في الفصل بين الصلاحيات، ومراجعة المعاملات، واكتشاف الأخطاء والتجاوزات بصورة مبكرة

جدول (4-11) نتائج عبارات محور الرقابة الداخلية

المستوى الترتيب الانحراف المعياري المتوسط العبارة

مرتفع جداً 1	0.495	4.792	تسهم الرقابة الداخلية في الحد من التلاعب والاحتيال المالي
مرتفع جداً 2	0.505	4.774	تتم مراجعة العمليات المالية بشكل دوري ومنتظم
مرتفع جداً 3	0.625	4.736	يتم الفصل بين المسؤوليات والصلاحيات المالية بشكل مناسب
مرتفع جداً 3	0.560	4.736	تساعد الرقابة الداخلية في اكتشاف الأخطاء المالية مبكراً
مرتفع جداً 5	0.644	4.679	توجد سياسات وإجراءات رقابية واضحة داخل الشركة
مرتفع جداً —	0.453	4.743	المحور ككل

بلغ المتوسط العام لمحور الرقابة الداخلية 4.743، بانحراف معياري قدره 0.453، وهو ما يشير إلى موافقة مرتفعة جداً مع وجود تقارب واضح في آراء المشاركين

جاءت عبارة «تسهم الرقابة الداخلية في الحد من التلاعب والاحتيال المالي» في المرتبة الأولى، مما يدل على إدراك المشاركين للدور الوقائي للرقابة الداخلية، وأنها لا تقتصر على اكتشاف الأخطاء المحاسبية فقط، بل تمتد إلى تقليل فرص التلاعب المتعمد

وجاءت المراجعة الدورية للعمليات المالية في المرتبة الثانية، وهو ما يؤكد أن استمرار الرقابة وانتظامها يعدان من العناصر المهمة لفعاليتها. فالرقابة التي تنفذ بصورة متقطعة قد لا تتمكن من اكتشاف المخالفات في الوقت المناسب

أما عبارة وجود سياسات وإجراءات رقابية واضحة فقد جاءت في المرتبة الأخيرة نسبياً، مع بقائها ضمن مستوى الموافقة المرتفعة جداً. وقد يشير ذلك إلى أن المشاركين يرون الرقابة الداخلية فعالة بوجه عام، إلا أن وضوح السياسات وتوثيقها قد يكون أقل من مستوى تأثيرها العملي في بعض الجهات

ويظهر انخفاض الانحراف المعياري للعام للمحور وجود اتفاق مرتفع نسبياً حول أهمية الرقابة الداخلية. ويعني ذلك أن الآراء لم تكن متباعدة بصورة كبيرة، بل اتجهت في معظمها نحو الموافقة الشديدة

التحليل الوصفي لمحور التدقيق الداخلي 4-9

يؤدي التدقيق الداخلي دوراً مهماً في تقييم أنظمة الرقابة وإدارة المخاطر والحوكمة، كما يساهم في اكتشاف المخالفات وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين الأداء

جدول (4-12) نتائج عبارات محور التدقيق الداخلي

المستوى الترتيب الانحراف المعياري المتوسط العبارة

مرتفع جداً 1	0.470	4.830	يساهم التدقيق الداخلي في تعزيز الشفافية داخل الشركة
مرتفع جداً 2	0.483	4.811	يساعد التدقيق الداخلي في اكتشاف المخالفات المالية والإدارية
مرتفع جداً 3	0.454	4.792	يتم تنفيذ توصيات التدقيق الداخلي من قبل الإدارة
مرتفع جداً 4	0.648	4.755	يتمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية الكافية لأداء مهامه
مرتفع جداً 5	0.632	4.717	تساهم تقارير التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي
مرتفع جداً —	0.414	4.781	المحور ككل

حقق محور التدقيق الداخلي متوسطاً عاماً بلغ 4.781، وانحرافاً معيارياً بلغ 0.414. ويعد هذا الانحراف من أقل انحرافات المحاور، وهو ما يدل على ارتفاع مستوى الاتفاق بين المشاركين

جاءت عبارة تعزيز التدقيق الداخلي للشفافية في المرتبة الأولى. ويشير ذلك إلى أن المشاركين لا ينظرون إلى التدقيق الداخلي باعتباره نشاطاً فنياً يقتصر على فحص السجلات، بل يعدونه أداة لتعزيز الوضوح والمساءلة داخل المؤسسة

كما جاءت قدرة التدقيق الداخلي على اكتشاف المخالفات المالية والإدارية في مرتبة متقدمة، وهو ما ينسجم مع الطبيعة الرقابية لهذا النشاط. فوجود إدارة تدقيق داخلي تتمتع بالكفاءة يساعد على مراجعة الإجراءات وتحديد نقاط الضعف قبل تفاقمها

أما استقلالية المدقق الداخلي فقد جاءت في المرتبة الرابعة. وعلى الرغم من ارتفاع المتوسط، فإن الانحراف المعياري لهذه العبارة كان أعلى نسبياً من بعض العبارات الأخرى، وهو ما قد يعكس اختلاف الخبرات بين المشاركين بشأن مدى استقلال إدارات التدقيق عن الإدارة التنفيذية

وجاءت عبارة إسهام تقارير التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي في المرتبة الأخيرة نسبياً، لكنها ظلت عند مستوى مرتفع جداً. وقد يعني ذلك أن المشاركين يقدرون دور التدقيق الداخلي في الرقابة والشفافية بصورة أكبر من تقديرهم لآثره المباشر في الأداء المالي

التحليل الوصفي لمحور التدقيق الخارجي 4-10

يمثل التدقيق الخارجي آلية مستقلة للتحقق من عدالة القوائم المالية ومدى التزام المنشأة بالمعايير والأنظمة، كما يسهم في تعزيز الثقة لدى المستثمرين وأصحاب المصالح

جدول (4-13) نتائج عبارات محور التدقيق الخارجي

المستوى الترتيب الانحراف المعياري المتوسط العبارة

مرتفع جداً 1	0.342	4.868	يعزز التدقيق الخارجي ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح
مرتفع جداً 2	0.470	4.830	يسهم التدقيق الخارجي في اكتشاف الأخطاء الجوهرية بالقوائم المالية
مرتفع جداً 3	0.439	4.811	يساهم التدقيق الخارجي في تعزيز الالتزام بالأنظمة والتعليمات
مرتفع جداً 4	0.494	4.792	تساعد تقارير التدقيق الخارجي في رفع مستوى الشفافية
مرتفع جداً 5	0.560	4.736	يتمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية والحياد عند أداء مهامه
مرتفع جداً —	0.469	4.800	المحور ككل

تفسير نتائج محور التدقيق الخارجي

حقق محور التدقيق الخارجي أعلى متوسط حسابي بين محاور الدراسة، حيث بلغ المتوسط العام (4.800)، مما يدل على اتفاق مرتفع جداً بين المشاركين حول أهمية التدقيق الخارجي في مكافحة الفساد المالي والإداري

وجاءت عبارة **تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح** في المرتبة الأولى، وهو ما يعكس الدور الحيوي الذي يؤديه التدقيق الخارجي في تحسين مصداقية المعلومات المالية. فكلما زادت ثقة المستثمرين في القوائم المالية زادت قدرتهم على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة، وانخفضت فرص التلاعب أو إخفاء المعلومات الجوهرية

كما أظهرت النتائج أن المشاركين يرون أن التدقيق الخارجي يسهم بشكل مباشر في اكتشاف الأخطاء الجوهرية بالقوائم المالية، ويعمل على تعزيز الالتزام بالأنظمة والتعليمات المحاسبية، وهو ما ينسجم مع أهداف مهنة المراجعة الخارجية المتمثلة في توفير تأكيد مستقل بشأن عدالة عرض المعلومات المالية

أما عبارة **استقلالية المدقق الخارجي** فقد جاءت في المرتبة الأخيرة نسبياً رغم استمرارها ضمن مستوى الموافقة المرتفع جداً. وقد يعود ذلك إلى إدراك بعض المشاركين للتحديات التي قد تواجه استقلالية المراجع الخارجي في بعض البيئات التنظيمية أو المؤسسية

وبصفة عامة، تؤكد النتائج أن التدقيق الخارجي يمثل أحد أهم الأدوات التي تدعم الحوكمة المؤسسية وتحد من فرص الفساد المالي والإداري

التحليل الوصفي لمحور الشفافية والإفصاح المالي 4-11

تعد الشفافية والإفصاح المالي من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها التقارير المالية الحديثة، حيث تسهم في توفير المعلومات الملائمة والموثوقة لأصحاب المصالح، وتحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستفيدين من القوائم المالية

جدول (4-14) نتائج عبارات محور الشفافية والإفصاح المالي

المستوى الترتيب الانحراف المعياري المتوسط العبارة

مرتفع جداً 1	0.454	4.792	يساهم الإفصاح المالي في تعزيز الثقة بالمعلومات المالية
مرتفع جداً 2	0.525	4.755	تساعد الشفافية المالية في الحد من فرص الفساد
مرتفع جداً 3	0.602	4.717	يتم الإفصاح عن المعلومات المالية الجوهرية بصورة واضحة
مرتفع جداً 4	0.618	4.698	تلتزم المنشآت بالإفصاح عن المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب
مرتفع جداً 5	0.703	4.566	تسهم الشفافية في تحسين جودة القرارات الإدارية
مرتفع جداً —	0.503	4.706	المحور ككل

تفسير نتائج محور الشفافية والإفصاح المالي

أظهرت النتائج أن المتوسط العام للمحور بلغ (4.706)، وهو ما يعكس مستوى مرتفعاً جداً من الموافقة على أهمية الشفافية والإفصاح المالي

وقد جاءت عبارة تعزيز الثقة بالمعلومات المالية في المرتبة الأولى، وهو أمر منطقي نظراً لأن الهدف الرئيس من الإفصاح المالي يتمثل في توفير معلومات دقيقة وموثوقة تساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات

كما بينت النتائج إدراك المشاركين لأهمية الشفافية في الحد من الفساد المالي والإداري، حيث تسهم الشفافية في تقليل فرص إخفاء المعلومات أو التلاعب بها، كما تزيد من قدرة الجهات الرقابية على متابعة الأنشطة المالية

أما العبارة المتعلقة بتحسين جودة القرارات الإدارية فقد حصلت على أقل متوسط داخل المحور، رغم بقائها ضمن مستوى الموافقة المرتفع جداً، وهو ما قد يعكس تركيز المشاركين بصورة أكبر على الجوانب الرقابية للشفافية مقارنة بالجوانب الإدارية

وتؤكد هذه النتائج أن الإفصاح المالي الفعال يمثل إحدى الركائز الأساسية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد

التحليل الوصفي لمحور الحد من الفساد المالي والإداري 4-12

يمثل هذا المحور المتغير التابع في الدراسة، ويهدف إلى قياس مدى إسهام الممارسات المحاسبية الحديثة في الحد من الفساد المالي والإداري داخل المؤسسات

جدول (4-15) نتائج عبارات محور الحد من الفساد المالي والإداري

المستوى الترتيب الانحراف المعياري المتوسط العبارة

مرتفع جداً 1	0.362	4.849	تسهم الممارسات المحاسبية الحديثة في كشف حالات الفساد
مرتفع جداً 2	0.439	4.811	تساعد الأنظمة الرقابية الحديثة في تقليل المخالفات المالية
مرتفع جداً 3	0.454	4.792	تؤدي الشفافية المالية إلى الحد من الممارسات غير المشروعة
مرتفع جداً 4	0.525	4.755	تسهم عمليات التدقيق في تعزيز النزاهة المؤسسية
مرتفع جداً 5	0.560	4.736	تساعد التقارير المالية الموثوقة في مكافحة الفساد
مرتفع جداً 6	0.618	4.698	تساهم الحوكمة المالية في تعزيز المساءلة والرقابة
مرتفع جداً —	0.437	4.774	المحور ككل

تفسير نتائج محور الحد من الفساد المالي والإداري

أظهرت النتائج ارتفاعاً كبيراً في مستوى الموافقة على جميع عبارات المحور، حيث بلغ المتوسط العام (4.774)، مما يدل على وجود قناعة قوية لدى المشاركين بأن الممارسات المحاسبية الحديثة تؤدي دوراً فعالاً في مكافحة الفساد المالي والإداري

وجاءت عبارة كشف حالات الفساد في المرتبة الأولى، وهو ما يشير إلى إدراك المشاركين للدور الذي تؤديه الأدوات المحاسبية الحديثة في اكتشاف التجاوزات والممارسات غير النظامية

كما أكدت النتائج أهمية الأنظمة الرقابية الحديثة والشفافية المالية والتدقيق الداخلي والخارجي في تقليل فرص حدوث الفساد وتعزيز النزاهة المؤسسية

وتدعم هذه النتائج الفرضية الأساسية للدراسة التي تفترض وجود أثر إيجابي للممارسات المحاسبية الحديثة في الحد من الفساد المالي والإداري

تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة 4-13

لقياس قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (Pearson Correlation) تم استخدام معامل ارتباط بيرسون

جدول (4-16) معاملات الارتباط

مستوى العلاقة	(r) معامل الارتباط المتغير المستقل	
قوية	0.743	الرقابة الداخلية
قوية	0.785	التدقيق الداخلي
قوية	0.732	التدقيق الخارجي
متوسطة إلى قوية	0.643	الشفافية والإفصاح المالي

تفسير نتائج الارتباط

تشير النتائج إلى وجود علاقات ارتباط موجبة بين جميع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. ويعني ذلك أنه كلما ارتفع مستوى تطبيق الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والشفافية المالية، ارتفع مستوى الحد من الفساد المالي والإداري

وقد حقق التدقيق الداخلي أعلى معامل ارتباط، مما يدل على أنه الأكثر ارتباطاً بالحد من الفساد المالي والإداري من بين المتغيرات المدروسة

وتعد جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (0.05)، مما يؤكد أن هذه العلاقات ليست ناتجة عن الصدفة الإحصائية

تحليل الانحدار المتعدد 4-14

يهدف تحليل الانحدار المتعدد إلى قياس أثر المتغيرات المستقلة مجتمعة في المتغير التابع، وتحديد المتغير الأكثر تأثيراً

جدول (4-17) ملخص نموذج الانحدار

المؤشر	القيمة
R	0.821
R ²	0.674
Adjusted R ²	0.641

أقل من 0.001 Sig. F

تفسير نتائج النموذج

نحو (0.674)، مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يقارب 67.4% من التغير في مستوى الحد (R²) بلغ معامل التحديد من الفساد المالي والإداري

أما النسبة المتبقية فتعود إلى عوامل أخرى لم تتناولها الدراسة الحالية

كما أظهرت قيمة الدلالة الإحصائية للنموذج ككل أن النموذج معنوي إحصائياً، وهو ما يؤكد صلاحية استخدامه في تفسير العلاقة بين المتغيرات

جدول (4-18) معاملات الانحدار

المتغير	Beta	Sig
الرقابة الداخلية	0.179	0.313
التدقيق الداخلي	0.546	0.015
التدقيق الخارجي	0.230	0.116
الشفافية والإفصاح المالي	-0.068	0.674

تفسير نتائج الانحدار

Beta أظهرت النتائج أن التدقيق الداخلي يمثل المتغير الأكثر تأثيراً في الحد من الفساد المالي والإداري، حيث بلغت قيمة ، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) (0.546)

أما بقية المتغيرات فقد أظهرت أثراً إيجابياً أو محدوداً، إلا أن دلالتها الإحصائية لم تصل إلى المستوى المطلوب لاعتمادها كمتغيرات مؤثرة بصورة مستقلة داخل النموذج

اختبار فرضيات الدراسة 4-15

الفرضية الرئيسية

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الممارسات المحاسبية الحديثة والحد من الفساد المالي والإداري

نتيجة الاختبار

أظهرت نتائج الارتباط والانحدار وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الممارسات المحاسبية الحديثة والحد من الفساد المالي والإداري

القرار الإحصائي

بناءً على النتائج السابقة

يتم قبول الفرضية الرئيسية للدراسة

مناقشة النتائج 4-16

تشير النتائج إلى أن الممارسات المحاسبية الحديثة تمثل أحد أهم الأدوات التنظيمية المستخدمة في تعزيز النزاهة المؤسسية والحد من الفساد المالي والإداري. وقد أظهرت جميع المحاور متوسطة مرتفعة جداً، مما يدل على وجود اتفاق واسع بين المشاركين حول أهمية هذه الممارسات

كما أوضحت النتائج أن التدقيق الداخلي يعد أكثر المحاور تأثيراً في الحد من الفساد، وهو ما يمكن تفسيره بكونه نشاطاً رقابياً مستمراً يمارس داخل المؤسسة بصورة مباشرة، الأمر الذي يتيح له اكتشاف المخالفات في مراحل مبكرة

كذلك أظهرت النتائج أهمية التدقيق الخارجي والرقابة الداخلية والشفافية المالية، حيث ساهمت جميعها في تعزيز فعالية الأنظمة الرقابية وتحسين مستوى الالتزام بالأنظمة والسياسات المالية

وتنسجم هذه النتائج مع الأدبيات المحاسبية الحديثة التي تؤكد أن المؤسسات التي تطبق أنظمة رقابية فعالة وتلتزم بالشفافية والإفصاح تكون أقل عرضة لممارسات الفساد المالي والإداري وأكثر قدرة على تحقيق أهداف الحوكمة المؤسسية

ملخص الفصل 4-17

تناول هذا الفصل تحليل البيانات الميدانية للدراسة واختبار فرضياتها باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة. وقد أظهرت النتائج تمتع أداة الدراسة بدرجة مرتفعة جداً من الثبات والاتساق الداخلي، كما بينت النتائج ارتفاع مستويات الموافقة على جميع محاور الدراسة

وأظهرت تحليلات الارتباط والانحدار وجود أثر إيجابي للممارسات المحاسبية الحديثة في الحد من الفساد المالي والإداري، مما أدى إلى قبول الفرضية الرئيسة للدراسة. وتمثل هذه النتائج الأساس الذي سيتم الاعتماد عليه في الفصل الخامس لاستخلاص النتائج النهائية وصياغة التوصيات والمقترحات المستقبلية

الفصل الخامس

النتائج والاستنتاجات والتوصيات

مقدمة الفصل 5-1

يمثل هذا الفصل خاتمة الجانب التطبيقي للدراسة، إذ يتناول عرضاً مركزاً لأهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تحليل بيانات الدراسة الميدانية، ثم تفسير هذه النتائج في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وأسئلتها وفرضياتها. كما يتضمن الفصل مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات العملية التي يمكن أن تستفيد منها المنشآت والجهات الرقابية والمهنية، إلى جانب مقترحات لدراسات مستقبلية يمكن أن تسهم في تطوير المعرفة المتعلقة بدور الممارسات المحاسبية الحديثة في مكافحة الفساد المالي والإداري

وقد انطلقت الدراسة من فكرة رئيسة تتمثل في أن الأنظمة المحاسبية الحديثة لا تقتصر وظيفتها على تسجيل العمليات المالية وإعداد القوائم والتقارير، بل تمتد لتؤدي دوراً رقابياً ووقائياً مهماً. فالرقابة الداخلية، والتدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي، والشفافية والإفصاح المالي، تعد جميعها أدوات تسهم في اكتشاف الأخطاء والمخالفات وتقليل فرص التلاعب وتعزيز المساءلة داخل المنشآت

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات من خلال استبانة إلكترونية، ثم تحليل الاستجابات باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية، شملت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ومعامل كرونباخ ألفا، ومعامل ارتباط بيرسون، وتحليل الانحدار المتعدد، وقيم الدلالة الإحصائية

ويعرض هذا الفصل النتائج بصورة مترابطة تساعد في فهم الأثر العام للممارسات المحاسبية الحديثة، مع التمييز بين وجود الارتباط الإحصائي وبين وجود الأثر المستقل لكل متغير داخل نموذج الانحدار المتعدد

ملخص الدراسة 5-2

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق الممارسات المحاسبية الحديثة في الحد من الفساد المالي والإداري، من خلال دراسة مجموعة من الأبعاد المحاسبية والرقابية التي تمثل المتغيرات المستقلة، وهي

الرقابة الداخلية

التدقيق الداخلي

التدقيق الخارجي

الشفافية والإفصاح المالي

في حين تمثل المتغير التابع في

الحد من الفساد المالي والإداري

وسعت الدراسة إلى قياس اتجاهات المشاركين نحو مدى فاعلية هذه الممارسات، واختبار قوة العلاقة بينها وبين الحد من الفساد، إضافة إلى تحديد مدى قدرة المتغيرات المستقلة مجتمعة على تفسير التغير في المتغير التابع

وقد أظهرت النتائج ارتفاع مستوى موافقة المشاركين على جميع محاور الدراسة، كما بينت وجود علاقات ارتباط موجبة بين أبعاد الممارسات المحاسبية الحديثة والحد من الفساد المالي والإداري. وأثبت نموذج الانحدار المتعدد أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تمتلك قدرة تفسيرية مرتفعة نسبياً، في حين ظهر التدقيق الداخلي باعتباره المتغير الوحيد الذي حقق أثراً مستقلاً دالاً إحصائياً داخل النموذج المتعدد

وتوضح هذه النتيجة أن المتغير قد يكون مرتبطاً بالحد من الفساد عند دراسته بصورة منفردة، لكنه قد لا يظهر أثراً مستقلاً عند إدخاله مع متغيرات أخرى مترابطة في نموذج واحد. ويرجع ذلك إلى وجود تداخل بين وظائف الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والشفافية المالية

أهم النتائج المتعلقة بأداة الدراسة 5-3

ثبات أداة الدراسة 5-3-1

أظهرت نتائج اختبار الثبات أن معامل كرونباخ ألفا للاستبانة كاملة بلغ

0.963

وهي قيمة مرتفعة جداً، تدل على وجود درجة قوية من الاتساق الداخلي بين عبارات الاستبانة. كما تجاوزت معاملات الثبات الخاصة بجميع المحاور الحد المقبول إحصائياً، وتراوحت بين مستوى مرتفع ومستوى مرتفع جداً

وتعني هذه النتيجة أن العبارات المستخدمة في قياس كل محور كانت مترابطة بدرجة مناسبة، وأن الأداة تمتعت بمستوى جيد من الموثوقية يسمح بالاعتماد على نتائجها في التحليل

كما تدل النتيجة على أن الاختلافات في إجابات المشاركين لم تكن ناتجة بدرجة كبيرة عن ضعف صياغة الأداة أو عدم اتساق عباراتها، وإنما تعكس اتجاهاتهم الفعلية نحو موضوع الدراسة

صدق الاتساق الداخلي 5-3-2

أظهرت معاملات ارتباط المحاور بالدرجة الكلية للاستبانة وجود ارتباطات موجبة وقوية ودالة إحصائياً، مما يشير إلى أن المحاور المختلفة تسهم في قياس البناء العام للدراسة

وتؤكد هذه النتيجة وجود ترابط منطقي وإحصائي بين الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والشفافية والإفصاح المالي والحد من الفساد المالي والإداري

كما توضح أن الاستبانة لم تتضمن محاور منفصلة لا ترتبط بموضوع الدراسة، بل جاءت أبعادها منسجمة مع الهدف الرئيس المتمثل في قياس أثر الممارسات المحاسبية الحديثة في مكافحة الفساد

النتائج المتعلقة بالخصائص العامة للمشاركين 5-4

أظهرت البيانات العامة تنوعاً في خصائص المشاركين من حيث الجنس والعمر والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والمسمى الوظيفي وقد ظهر تقارب واضح في التوزيع النسبي بين الذكور والإناث، مما أسهم في تحقيق قدر من التوازن في تمثيل وجهات النظر كما اشتملت الدراسة على فئات عمرية مختلفة، على الرغم من ارتفاع تمثيل الفئات الشابة. ويعكس هذا التنوع وجود مزيج من المشاركين في بداية حياتهم العلمية أو المهنية، إلى جانب مشاركين يمتلكون خبرات أطول وأظهرت النتائج أن حملة البكالوريوس يمثلون الفئة التعليمية الأكبر، مع وجود مشاركين من حملة الدبلوم والماجستير والدكتوراه. ويسهم هذا التنوع في الجمع بين المعرفة الأكاديمية الأساسية والمعرفة المتقدمة كما بينت البيانات وجود مستويات مختلفة من الخبرة المهنية. ويعد ذلك مهماً؛ لأن تقييم أنظمة الرقابة والتدقيق والشفافية يتأثر بالخبرة العملية ومدى التعرض للعمليات والإجراءات المالية والإدارية ومن ناحية المسميات الوظيفية، تضمنت الدراسة مشاركين من وظائف محاسبية ورقابية وإدارية متنوعة. إلا أن ارتفاع نسبة فئة «أخرى» يشير إلى أن بعض الخلفيات الوظيفية لم يتم تفصيلها بصورة مستقلة، وهو ما ينبغي أخذه في الاعتبار عند تفسير النتائج وتحديد حدود تعميمها

النتائج المتعلقة بمحور الرقابة الداخلية 5-5

أظهرت النتائج أن المتوسط العام لمحور الرقابة الداخلية بلغ

4.743

وبانحراف معياري بلغ

0.453

ويشير هذا المتوسط إلى مستوى موافقة مرتفع جداً، كما يدل الانحراف المعياري المنخفض نسبياً على وجود تقارب واضح في آراء المشاركين

وقد أظهرت النتائج أن المشاركين يدركون أن الرقابة الداخلية تسهم في

الحد من التلاعب والاحتيال المالي

مراجعة العمليات المالية بصورة دورية

اكتشاف الأخطاء والمخالفات في مراحل مبكرة

الفصل بين المسؤوليات والصلاحيات المالية

وضع سياسات وإجراءات تحد من إساءة استخدام الموارد

ويعكس ذلك أن الرقابة الداخلية لا ينظر إليها باعتبارها إجراءً إدارياً شكلياً، بل باعتبارها نظاماً متكاملًا يساعد على حماية أصول المنشأة، وضمان سلامة العمليات، وتحديد المسؤوليات، وتقليل فرص سيطرة شخص واحد على العملية المالية كاملة

كما أوضحت النتائج أن وجود السياسات والإجراءات الرقابية الواضحة حصل على ترتيب أقل نسبياً من بعض العبارات الأخرى، مع بقائه في مستوى مرتفع جداً. وقد يشير ذلك إلى أن فاعلية الرقابة لا تعتمد فقط على وجود السياسات المكتوبة، بل على مدى وضوحها وتطبيقها ومتابعة الالتزام بها

وبناءً على ذلك، فإن الرقابة الداخلية تمثل خط الدفاع الأول في مواجهة الفساد المالي والإداري، إلا أن فاعليتها تتطلب دعماً من الإدارة العليا، وفصلاً مناسباً للصلاحيات، وتحديثاً مستمراً للإجراءات، وربطاً بين الرقابة التقليدية والأنظمة التقنية الحديثة

النتائج المتعلقة بمحور التدقيق الداخلي 5-6

بلغ المتوسط العام لمحور التدقيق الداخلي

4.781

وبانحراف معياري بلغ

0.414

وهو ما يدل على موافقة مرتفعة جداً ودرجة كبيرة من التجانس في آراء المشاركين

وأظهرت النتائج أن التدقيق الداخلي يسهم في

تعزيز الشفافية داخل المنشأة

اكتشاف المخالفات المالية والإدارية

تقييم أنظمة الرقابة الداخلية

تقديم توصيات لتحسين الإجراءات

دعم الإدارة في إدارة المخاطر

تعزيز الالتزام بالسياسات والأنظمة

كما أكدت النتائج أهمية استقلالية المدقق الداخلي، لأن فاعلية التدقيق تتأثر بقدرته على ممارسة مهامه دون تدخل من الإدارات التنفيذية محل الفحص

وقد أظهر تحليل الارتباط أن التدقيق الداخلي حقق أعلى ارتباط بالحد من الفساد المالي والإداري مقارنة ببقية المتغيرات المستقلة، إذ بلغ معامل الارتباط

0.785

كما أظهر تحليل الانحدار المتعدد أن التدقيق الداخلي هو المتغير الوحيد الذي حقق أثراً مستقلاً دالاً إحصائياً داخل النموذج، حيث بلغت قيمة معامل التأثير المعياري

Beta = 0.546

وبلغت قيمة الدلالة

Sig = 0.015

وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05

وتشير هذه النتيجة إلى أن التدقيق الداخلي يتمتع بدور مباشر و متميز في الحد من الفساد المالي والإداري، حتى بعد احتساب أثر الرقابة الداخلية والتدقيق الخارجي والشفافية المالية داخل النموذج نفسه

ويمكن تفسير ذلك بأن التدقيق الداخلي يعمل بصورة مستمرة من داخل المنشأة، ويكون أقرب إلى العمليات اليومية والسجلات والأنظمة والموظفين، مما يساعده على اكتشاف مؤشرات المخالفات في وقت مبكر

كما يتميز التدقيق الداخلي بقدرته على الجمع بين الدور الوقائي والدور التصحيحي، فهو لا يقتصر على اكتشاف المخالفة بعد وقوعها، بل يسهم في تقييم المخاطر واقتراح الضوابط التي تمنع تكرارها

النتائج المتعلقة بمحور التدقيق الخارجي 5-7

بلغ المتوسط العام لمحور التدقيق الخارجي

4.800

وبانحراف معياري بلغ

0.469

وقد حقق هذا المحور أعلى متوسط حسابي بين محاور الممارسات المحاسبية الحديثة، مما يدل على إدراك المشاركين لأهميته في تعزيز موثوقية القوائم المالية والثقة في المعلومات المنشورة

وأظهرت النتائج أن التدقيق الخارجي يسهم في

تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح

اكتشاف الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية

التحقق من الالتزام بالمعايير والأنظمة

زيادة مستوى الشفافية والمساءلة

تقديم رأي مهني مستقل بشأن المعلومات المالية

كما بلغ معامل ارتباط التدقيق الخارجي بالحد من الفساد المالي والإداري

0.732

وهو ارتباط موجب قوي

إلا أن تحليل الانحدار المتعدد أظهر أن أثر التدقيق الخارجي بصورة مستقلة لم يكن دالاً إحصائياً عند إدخاله مع بقية المتغيرات، حيث بلغت قيمة الدلالة

0.116

وهي أكبر من 0.05

ولا تعني هذه النتيجة أن التدقيق الخارجي غير مهم، بل تعني أن أثره المستقل لم يظهر بوضوح داخل النموذج بعد التحكم في أثر بقية المتغيرات. وقد يرجع ذلك إلى وجود تداخل بين دوره ودور التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية والشفافية المالية

فالتدقيق الخارجي يعتمد في جزء من عمله على جودة أنظمة الرقابة الداخلية، كما أن دوره في تعزيز الإفصاح يتقاطع مع محور الشفافية المالية. ولذلك قد تتوزع قدرته التفسيرية بين عدة متغيرات مترابطة

وبالتالي يمكن القول إن التدقيق الخارجي يرتبط بقوة بالحد من الفساد، لكنه يعمل غالباً ضمن منظومة رقابية متكاملة، وليس بصورة منفصلة تماماً عن بقية الأدوات المحاسبية

النتائج المتعلقة بمحور الشفافية والإفصاح المالي 5-8

بلغ المتوسط العام لمحور الشفافية والإفصاح المالي

4.706

وبانحراف معياري بلغ

0.503

وعلى الرغم من أن هذا المحور جاء في المرتبة الأخيرة من حيث المتوسط مقارنة ببقية المحاور، فإنه ظل ضمن مستوى الموافقة المرتفع جداً

وأظهرت النتائج أن المشاركين يدركون أهمية الإفصاح المالي في

تعزيز الثقة بالمعلومات المالية

تقليل فرص إخفاء المعلومات الجوهرية

الحد من عدم تماثل المعلومات

دعم المساءلة والمحاسبة

تمكين الجهات الرقابية من متابعة الأنشطة المالية

تحسين قرارات أصحاب المصالح

كما بلغ معامل ارتباط الشفافية والإفصاح المالي بالحد من الفساد

0.643

وهو ارتباط موجب يتراوح بين المتوسط والقوي

إلا أن معامل الشفافية داخل نموذج الانحدار المتعدد لم يكن دالاً إحصائياً، وظهرت له إشارة سالبة محدودة، حيث بلغت قيمة Beta

-0.068

وبلغت قيمة الدلالة

0.674

ولا ينبغي تفسير الإشارة السالبة على أنها دليل على أن الشفافية تزيد الفساد، لأن العلاقة الثنائية بين المتغيرين كانت موجبة. وإنما قد يكون ظهور الإشارة السالبة داخل النموذج ناتجاً عن التداخل المرتفع بين الشفافية وبقية المتغيرات المستقلة

فعندما تكون المتغيرات المستقلة مترابطة، قد تتغير إشارات المعاملات أو تنخفض دلالتها عند إدخالها في نموذج واحد، رغم وجود علاقة موجبة واضحة في تحليل الارتباط البسيط

وبذلك تؤكد النتائج أهمية الشفافية والإفصاح المالي، مع ضرورة تفسير نتيجة الانحدار في إطار التداخل بين المتغيرات وعدم الاعتماد على الإشارة السالبة بصورة منفردة

النتائج المتعلقة بالحد من الفساد المالي والإداري 5-9

بلغ المتوسط العام لمحور الحد من الفساد المالي والإداري

4.774

وبانحراف معياري بلغ

0.437

وتدل هذه النتيجة على وجود قناعة مرتفعة جداً لدى المشاركين بأن تطبيق الممارسات المحاسبية الحديثة يسهم في

كشف حالات الفساد

تقليل المخالفات المالية

تعزيز النزاهة المؤسسية

دعم المساءلة

تحسين موثوقية التقارير المالية

تقوية نظم الحوكمة

الحد من استغلال الصلاحيات والموارد

وتؤكد النتيجة أن مكافحة الفساد لا تعتمد على إجراء واحد، بل تتطلب منظومة متكاملة تضم الرقابة والتدقيق والإفصاح والحوكمة والمساءلة

كما تشير إلى أن الممارسات المحاسبية الحديثة يمكن أن تؤدي دوراً وقائياً قبل وقوع المخالفة، ودوراً كاشفاً عند وقوعها، ودوراً تصحيحياً من خلال معالجة أسبابها ومنع تكرارها

النتائج المتعلقة بالارتباط بين متغيرات الدراسة 5-10

أظهرت نتائج معامل ارتباط بيرسون وجود علاقات موجبة بين جميع المتغيرات المستقلة والحد من الفساد المالي والإداري

جدول (5-1) ملخص معاملات الارتباط

اتجاه وقوة العلاقة	معامل الارتباط مع الحد من الفساد المتغير	
موجبة قوية	0.743	الرقابة الداخلية
موجبة قوية	0.785	التدقيق الداخلي
موجبة قوية	0.732	التدقيق الخارجي
موجبة متوسطة إلى قوية	0.643	الشفافية والإفصاح المالي

وتوضح هذه النتائج أنه كلما تحسن مستوى تطبيق الممارسات المحاسبية الحديثة، تحسن مستوى الحد من الفساد المالي والإداري

وقد جاء التدقيق الداخلي في المرتبة الأولى من حيث قوة الارتباط، يليه الرقابة الداخلية، ثم التدقيق الخارجي، ثم الشفافية والإفصاح المالي

ويجب التأكيد على أن الارتباط الإحصائي لا يثبت السببية بصورة قطعية، لكنه يوفر دليلاً إحصائياً على أن المتغيرات تتحرك في اتجاه متقارب

كما أن قوة الارتباطات تدعم الإطار النظري للدراسة الذي يرى أن الأنظمة المحاسبية والرقابية تسهم في تقليل فرص حدوث المخالفات وزيادة احتمالات اكتشافها

النتائج المتعلقة بتحليل الانحدار المتعدد 5-11

استخدم تحليل الانحدار المتعدد لقياس أثر أبعاد الممارسات المحاسبية الحديثة مجتمعة في الحد من الفساد المالي والإداري، وتحديد مدى قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغير في المتغير التابع

وقد تمثلت المتغيرات المستقلة في

الرقابة الداخلية

التدقيق الداخلي

التدقيق الخارجي

الشفافية والإفصاح المالي

في حين تمثل المتغير التابع في الحد من الفساد المالي والإداري

جدول (2-5) ملخص نموذج الانحدار المتعدد

المؤشر الإحصائي	القيمة
R معامل الارتباط المتعدد	0.821
R ² معامل التحديد	0.674
Adjusted R ² معامل التحديد المعدل	0.641
أقل من 0.001 مستوى دلالة النموذج	

تشير قيمة معامل الارتباط المتعدد البالغة 0.821 إلى وجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتغير التابع. ويعني ذلك أن الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والشفافية والإفصاح المالي ترتبط مجتمعة بمستوى الحد من الفساد المالي والإداري

مقدار 0.674، وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة الواردة في النموذج تفسر نحو 67.4% من R² كما بلغ معامل التحديد التباين في الحد من الفساد المالي والإداري

وتعد هذه النسبة مرتفعة نسبياً في الدراسات الاجتماعية والإدارية؛ لأنها تشير إلى أن الممارسات المحاسبية الحديثة تمثل عوامل مهمة في تفسير التغير في مستوى مكافحة الفساد داخل المنشآت

أما النسبة المتبقية، والبالغة 32.6%، فقد ترجع إلى عوامل أخرى لم تشملها الدراسة، مثل

الثقافة التنظيمية

كفاءة الإدارة العليا

الحوكمة المؤسسية

قوة الأنظمة والعقوبات

مستوى الالتزام الأخلاقي

حماية المبلغين عن المخالفات

كفاءة الأنظمة التقنية

جودة إدارة المخاطر

فعالية لجان المراجعة

استقلال الجهات الرقابية

كما بلغ معامل التحديد المعدل 0.641، وهو قريب من معامل التحديد غير المعدل، مما يشير إلى أن النموذج يحتفظ بقدر جيد من قدرته التفسيرية بعد مراعاة عدد المتغيرات المستقلة الداخلة فيه

وقد كانت قيمة الدلالة الإحصائية للنموذج أقل من 0.001، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05، مما يدل على أن نموذج الانحدار ككل دال إحصائياً، وأن المتغيرات المستقلة مجتمعة تؤثر في الحد من الفساد المالي والإداري

جدول (3-5) معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة

النتيجة	Sig قيمة الدلالة	Beta معامل المتغير المستقل
غير دال إحصائياً 0.313	0.179	الرقابة الداخلية
دال إحصائياً 0.015	0.546	التدقيق الداخلي
غير دال إحصائياً 0.116	0.230	التدقيق الخارجي
غير دال إحصائياً 0.674	-0.068	الشفافية والإفصاح المالي

يتضح من الجدول أن التدقيق الداخلي كان المتغير الوحيد الذي حقق أثراً مستقلاً دالاً إحصائياً داخل نموذج الانحدار المتعدد، نحو 0.546، وبلغت قيمة الدلالة 0.015، وهي أقل من 0.05 Beta حيث بلغت قيمة

الموجبة إلى أنه كلما تحسن مستوى التدقيق الداخلي، ارتفع مستوى الحد من الفساد المالي والإداري، مع Beta وتشير قيمة ثبات بقية المتغيرات في النموذج

المرتفعة نسبياً على أن التدقيق الداخلي يعد أكثر أبعاد الممارسات المحاسبية الحديثة تأثيراً بصورة مستقلة Beta كما تدل قيمة في المتغير التابع

أما الرقابة الداخلية فقد حققت معامل تأثير موجباً بلغ 0.179، إلا أن مستوى الدلالة بلغ 0.313، وهو أكبر من 0.05، ولذلك لم يظهر أثرها المستقل بصورة دالة إحصائية عند إدخالها مع بقية المتغيرات

ولا تعني هذه النتيجة أن الرقابة الداخلية غير مهمة، لأن معامل الارتباط بينها وبين الحد من الفساد كان موجباً وقوياً. وإنما تعني أن جزءاً كبيراً من أثرها قد يتداخل مع أثر التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والشفافية المالية

كذلك حقق التدقيق الخارجي معامل تأثير موجباً بلغ 0.230، إلا أن قيمة الدلالة بلغت 0.116، وهي أكبر من 0.05. وبالتالي لم يظهر له أثر مستقل دال إحصائياً داخل النموذج المتعدد

وقد يعود ذلك إلى أن التدقيق الخارجي يعمل ضمن منظومة رقابية تتكامل مع الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي، مما يؤدي إلى تداخل آثاره مع بقية المتغيرات

سالبة محدود بلغ -0.068، مع قيمة دلالة بلغت 0.674، وهي غير Beta أما الشفافية والإفصاح المالي فقد ظهر له معامل دالة إحصائية

ولا ينبغي تفسير الإشارة السالبة على أنها تعني أن الشفافية تزيد من الفساد؛ لأن معامل الارتباط البسيط بين الشفافية والحد من الفساد كان موجباً. وإنما يمكن تفسير تغير الإشارة داخل نموذج الانحدار بوجود تداخل بين الشفافية وبقية المتغيرات المستقلة

وبصفة عامة، تؤكد نتائج الانحدار أن الممارسات المحاسبية الحديثة تؤثر مجتمعة بصورة معنوية في الحد من الفساد المالي والإداري، وأن التدقيق الداخلي يمثل البعد الأكثر تأثيراً بصورة مستقلة

الإجابة عن أسئلة الدراسة 5-12

الإجابة عن السؤال الرئيس 5-12-1

السؤال الرئيس

ما أثر تطبيق الممارسات المحاسبية الحديثة في الحد من الفساد المالي والإداري؟

أظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق الممارسات المحاسبية الحديثة يؤثر إيجابياً في الحد من الفساد المالي والإداري، حيث كان نموذج الانحدار المتعدد دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من 0.001

كما أظهرت النتائج أن الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والشفافية والإفصاح المالي تفسر مجتمعة نحو 67.4% من التغير في مستوى الحد من الفساد المالي والإداري

وتشير هذه النتيجة إلى أن الممارسات المحاسبية الحديثة لا تؤدي وظيفة تسجيلية أو تقريرية فقط، بل تمثل أدوات رقابية ووقائية وكاشفة تساعد على

منع التلاعب المالي

اكتشاف المخالفات

تحسين جودة التقارير المالية

زيادة مستوى المساءلة

تعزيز الالتزام بالأنظمة

الحد من إساءة استخدام الصلاحيات

تقوية الحوكمة المؤسسية

وبذلك يمكن الإجابة عن السؤال الرئيس بأن تطبيق الممارسات المحاسبية الحديثة يؤدي دوراً إيجابياً ومهماً في الحد من الفساد المالي والإداري، خصوصاً عندما تطبق هذه الممارسات ضمن منظومة متكاملة

الإجابة عن السؤال الفرعي الأول 2-12-5

السؤال

ما أثر الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري؟

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة موجبة قوية بين الرقابة الداخلية والحد من الفساد المالي والإداري، حيث بلغ معامل الارتباط 0.743

ويشير ذلك إلى أن تحسن نظام الرقابة الداخلية يرتبط بارتفاع القدرة على تقليل المخالفات المالية والإدارية

وتسهم الرقابة الداخلية في الحد من الفساد من خلال

الفصل بين الواجبات والصلاحيات

اعتماد الموافقات المالية

مراجعة المستندات

حماية الأصول

المطابقة الدورية للحسابات

تقييد الوصول إلى الأنظمة

مراقبة الاستثناءات

توثيق المسؤوليات

إلا أن أثر الرقابة الداخلية داخل نموذج الانحدار المتعدد لم يكن دالاً بصورة مستقلة، حيث بلغت قيمة الدلالة 0.313

ويفسر ذلك بأن الرقابة الداخلية تتداخل بدرجة كبيرة مع التدقيق الداخلي وبقية مكونات النظام الرقابي، ولذلك لم يظهر أثرها المستقل بوضوح بعد إدخال جميع المتغيرات في النموذج نفسه

الإجابة عن السؤال الفرعي الثاني 3-12-5

السؤال

ما أثر التدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي والإداري؟

أظهرت النتائج أن التدقيق الداخلي يرتبط ارتباطاً موجباً قوياً بالحد من الفساد المالي والإداري، حيث بلغ معامل الارتباط 0.785

Beta كما أظهر تحليل الانحدار أن التدقيق الداخلي هو المتغير الوحيد الذي حقق أثراً مستقلاً دالاً إحصائياً، حيث بلغت قيمة نحو 0.546، وقيمة الدلالة 0.015

وتشير هذه النتيجة إلى أن التدقيق الداخلي يمثل أحد أهم الأدوات المؤسسية في مكافحة الفساد، نظراً لدوره في

فحص العمليات المالية

تقييم الرقابة الداخلية

اكتشاف المخالفات

تحليل المخاطر

تقديم التوصيات

متابعة الإجراءات التصحيحية

دعم لجنة المراجعة

تعزيز الالتزام بالسياسات

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن التدقيق الداخلي يمثل أكثر أبعاد الممارسات المحاسبية الحديثة تأثيراً بصورة مستقلة في الحد من الفساد المالي والإداري

الإجابة عن السؤال الفرعي الثالث 4-12-5

السؤال

ما أثر التدقيق الخارجي في الحد من الفساد المالي والإداري؟

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة موجبة قوية بين التدقيق الخارجي والحد من الفساد المالي والإداري، حيث بلغ معامل الارتباط 0.732

ويعكس ذلك أهمية المراجع الخارجي في

فحص القوائم المالية

اكتشاف الأخطاء الجوهرية

تقييم الالتزام بالمعايير

تعزيز موثوقية التقارير

رفع ثقة المستثمرين

دعم المساءلة الخارجية

تقليل فرص التضليل المالي

إلا أن أثر التدقيق الخارجي لم يكن دالاً بصورة مستقلة داخل نموذج الانحدار المتعدد، حيث بلغت قيمة الدلالة

0.116

ولا يعني ذلك ضعف أهمية التدقيق الخارجي، بل يشير إلى أن دوره يتكامل مع الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي والشفافية المالية، وأن جزءاً من أثره قد يكون مشتركاً مع هذه المتغيرات

الإجابة عن السؤال الفرعي الرابع 5-12-5

السؤال

ما أثر الشفافية والإفصاح المالي في الحد من الفساد المالي والإداري؟

أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة بين الشفافية والإفصاح المالي والحد من الفساد، حيث بلغ معامل الارتباط 0.643

وتسهم الشفافية في مكافحة الفساد من خلال

إتاحة المعلومات المالية

تقليل عدم تماثل المعلومات

منع إخفاء العمليات الجوهرية

تمكين أصحاب المصالح من المتابعة

تعزيز المساءلة

دعم ثقة المستثمرين

تحسين جودة القرارات

إلا أن الشفافية لم تحقق أثراً مستقلاً دالاً داخل نموذج الانحدار المتعدد، حيث بلغت قيمة الدلالة 0.674

وقد يرجع ذلك إلى أن أثر الشفافية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجودة التدقيق والرقابة، ولذلك قد لا يظهر مستقلاً عند إدخال جميع المتغيرات في نموذج واحد

نتائج اختبار فرضيات الدراسة 5-13

الفرضية الرئيسة 5-13-1

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الممارسات المحاسبية الحديثة في الحد من الفساد المالي والإداري
أظهرت نتائج الانحدار المتعدد أن نموذج الدراسة دال إحصائياً عند مستوى أقل من 0.001، كما بلغ معامل التحديد 0.674
وبناءً على ذلك، فإن الممارسات المحاسبية الحديثة مجتمعة تؤثر بصورة دالة إحصائياً في الحد من الفساد المالي والإداري

القرار

تدعم النتائج الفرضية الرئيسة للدراسة

الفرضية الفرعية الأولى 5-13-2

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرقابة الداخلية والحد من الفساد المالي والإداري
أظهر تحليل الارتباط وجود علاقة موجبة قوية بين المتغيرين

القرار

تدعم النتائج الفرضية من حيث وجود العلاقة الارتباطية
أما من حيث الأثر المستقل في نموذج الانحدار المتعدد، فلم يكن الأثر دالاً إحصائياً

الفرضية الفرعية الثانية 5-13-3

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي والإداري
أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة قوية، كما ظهر أثر مستقل دال إحصائياً للتدقيق الداخلي

القرار

تدعم النتائج الفرضية الفرعية الثانية

الفرضية الفرعية الثالثة 5-13-4

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الخارجي والحد من الفساد المالي والإداري
أظهر تحليل الارتباط وجود علاقة موجبة قوية، إلا أن أثر التدقيق الخارجي لم يكن دالاً بصورة مستقلة في نموذج الانحدار المتعدد

القرار

تدعم النتائج الفرضية من حيث العلاقة الارتباطية، ولا تدعمها من حيث الأثر المستقل

الفرضية الفرعية الرابعة 5-13-5

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية والإفصاح المالي والحد من الفساد المالي والإداري
أظهر تحليل الارتباط وجود علاقة موجبة، إلا أن الأثر المستقل لم يكن دالاً إحصائياً

القرار

تدعم النتائج الفرضية من حيث العلاقة الارتباطية، ولا تدعمها من حيث الأثر المستقل داخل نموذج الانحدار

الاستنتاجات العامة للدراسة 5-14

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات الرئيسية، يمكن عرضها فيما يأتي

أهمية التكامل بين الممارسات المحاسبية 5-14-1

أثبتت النتائج أن مكافحة الفساد المالي والإداري لا تعتمد على إجراء محاسبي واحد، وإنما تتطلب تكامل الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والشفافية والإفصاح المالي

فكل عنصر من هذه العناصر يؤدي وظيفة مختلفة، إلا أن فاعليتها الحقيقية تظهر عندما تعمل ضمن نظام رقابي متكامل

التدقيق الداخلي يمثل العنصر الأكثر تأثيراً 5-14-2

أظهر التدقيق الداخلي أعلى معامل ارتباط مع الحد من الفساد، كما كان المتغير الوحيد الذي ظهر له أثر مستقل دال إحصائياً ويؤكد ذلك أن التدقيق الداخلي يمثل خط دفاع أساسياً ضد الفساد؛ لأنه يعمل باستمرار من داخل المنشأة، ويكون أقرب إلى العمليات اليومية من التدقيق الخارجي

الرقابة الداخلية تمثل الأساس الوقائي 5-14-3

تبين أن الرقابة الداخلية ترتبط ارتباطاً قوياً بالحد من الفساد، مما يدل على أن وجود ضوابط واضحة وفصل مناسب للصلاحيات يساعد على منع المخالفات قبل وقوعها وعلى الرغم من عدم ظهور أثرها المستقل داخل نموذج الانحدار، فإن أهميتها العملية تبقى كبيرة؛ لأنها تشكل البيئة التي يعمل فيها التدقيق الداخلي والخارجي

التدقيق الخارجي يعزز الثقة 5-14-4

أظهرت النتائج أن التدقيق الخارجي حقق أعلى متوسط حسابي بين المحاور، مما يعكس إدراك المشاركين لدوره في رفع موثوقية القوائم المالية وتعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح كما أن عدم دلالة أثره المستقل لا يلغي أهميته، وإنما يشير إلى تكامل دوره مع بقية أدوات الرقابة

الشفافية ضرورية لكنها تحتاج إلى رقابة 5-14-5

تؤكد النتائج أن الإفصاح المالي يرتبط بالحد من الفساد، إلا أن الشفافية لا تكون فعالة إذا لم تقترن بجهات قادرة على فحص المعلومات ومساءلة المسؤولين فالمعلومات المنشورة قد تكون غير كافية أو غير واضحة، ولذلك يجب أن تقترن الشفافية بجودة التقارير وقوة التدقيق والحوكمة

مكافحة الفساد تتطلب ثقافة مؤسسية 5-14-6

توصلت الدراسة إلى أن الأنظمة المحاسبية وحدها لا تكفي إذا لم تتوافر ثقافة تنظيمية تدعم النزاهة والمساءلة ويجب أن تبدأ هذه الثقافة من الإدارة العليا، من خلال الالتزام بالأنظمة، وعدم تجاوز الصلاحيات، ومحاسبة المخالفين، وتنفيذ توصيات التدقيق

التوصيات العملية 5-15

دعم استقلال التدقيق الداخلي 5-15-1

توصي الدراسة بضرورة منح إدارة التدقيق الداخلي استقلالاً تنظيمياً ومهنياً، وأن ترتبط بلجنة المراجعة أو مجلس الإدارة من الناحية الوظيفية

كما يجب تمكينها من الوصول إلى جميع السجلات والمعلومات الضرورية لأداء مهامها

تطبيق التدقيق المبني على المخاطر 5-15-2

ينبغي إعداد خطط التدقيق بناءً على تقييم المخاطر، وتوجيه الجهود نحو العمليات الأكثر عرضة للمخالفات، مثل

المشتريات

العقود

الرواتب

السلف والعهد

المصروفات

الإيرادات

المخزون

الأطراف ذات العلاقة

الصلاحيات الإلكترونية

القيود اليدوية

تحديث أنظمة الرقابة الداخلية 5-15-3

توصي الدراسة بمراجعة السياسات والإجراءات بصورة دورية، والتأكد من ملاءمتها للتغيرات في حجم المنشأة وطبيعة أعمالها

كما ينبغي تعزيز الفصل بين الصلاحيات، وتوثيق العمليات، ومراجعة حدود الموافقات، ومتابعة الاستثناءات

استخدام التقنية وتحليل البيانات 5-15-4

ينبغي الاستفادة من الأدوات التقنية في دعم أعمال الرقابة والتدقيق، مثل

التحليل الآلي للعمليات

التنبهات الرقابية

اكتشاف الفواتير المكررة

تحليل القيود غير الاعتيادية

مراقبة صلاحيات المستخدمين

المطابقة الإلكترونية

لوحات مؤشرات المخاطر

النتبع الإلكتروني للتعديلات

تعزيز جودة الإفصاح المالي 5-15-5

توصي الدراسة بضرورة أن تكون المعلومات المالية

واضحة

دقيقة

مكتملة

في الوقت المناسب

قابلة للمقارنة

خالية من التضليل

متسقة بين الفترات

كما ينبغي الإفصاح عن المعلومات الجوهرية والمخاطر والتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

متابعة تنفيذ توصيات التدقيق 5-15-6

يجب ألا ينتهي دور التدقيق عند إصدار التقرير، بل ينبغي إنشاء نظام رسمي لمتابعة تنفيذ التوصيات

ويشمل ذلك

تحديد المسؤول عن التنفيذ

تحديد موعد الإغلاق

تحديد مستوى الخطورة

رفع التوصيات المتأخرة

التحقق من فاعلية الإجراءات التصحيحية

إنشاء قنوات آمنة للإبلاغ 5-15-7

توصي الدراسة بإنشاء قنوات سرية وآمنة للإبلاغ عن المخالفات، مع حماية المبلغين من الإجراءات الانتقامية كما يجب وضع آلية واضحة لاستقبال البلاغات ودراساتها والتحقيق فيها وحفظ سريتها

تطوير الكفاءات المهنية 5-15-8

ينبغي تدريب العاملين في المحاسبة والتدقيق والرقابة على

اكتشاف الاحتيال

تحليل البيانات

التدقيق المبني على المخاطر

المعايير المحاسبية

أخلاقيات المهنة

الحوكمة

الأمن السيبراني

إدارة المخاطر

تقوية لجان المراجعة 5-15-9

يجب اختيار أعضاء لجان المراجعة من ذوي الخبرة والاستقلال والنزاهة، وتمكينهم من متابعة

أعمال التدقيق الداخلي

استقلال المراجع الخارجي

جودة التقارير المالية

المخاطر الجوهرية

البلاغات والمخالفات

تنفيذ التوصيات

تعاملات الأطراف ذات العلاقة

تعزيز المساءلة 5-15-10

توصي الدراسة بتطبيق الجزاءات بصورة عادلة على جميع المخالفين دون تمييز، لأن ضعف المساءلة يقلل من فاعلية الأنظمة الرقابية

كما ينبغي توثيق نتائج التحقيقات والإجراءات التصحيحية، والاستفادة منها في تطوير الضوابط

مقترحات الدراسات المستقبلية 5-16

تقترح الدراسة إجراء بحوث مستقبلية في الموضوعات الآتية

أثر الذكاء الاصطناعي في اكتشاف الاحتيال المالي

دور تحليل البيانات الضخمة في تطوير التدقيق الداخلي

أثر استقلال لجنة المراجعة في الحد من الفساد

دور الثقافة التنظيمية في دعم أنظمة الرقابة الداخلية

أثر التحول الرقمي في تقليل المخالفات المالية

دور الحوكمة في تحسين جودة الإفصاح

أثر حماية المبلغين في كشف الفساد

العلاقة بين كفاءة المراجع الخارجي وجودة التقارير المالية

دور أخلاقيات المهنة في الحد من التلاعب المحاسبي

دراسة مقارنة بين القطاع العام والقطاع الخاص

دراسة مقارنة بين المنشآت الكبيرة والصغيرة والمتوسطة

أثر الأمن السيبراني في حماية البيانات المحاسبية

دور العقوبات النظامية في ردع الفساد

أثر جودة إدارة المخاطر في مكافحة الفساد

دور لجان المراجعة في تعزيز استقلال التدقيق الداخلي

حدود الدراسة 5-17

الاعتماد على الاستبانة 5-17-1

اعتمدت الدراسة على الاستبانة لقياس آراء المشاركين، ولذلك تعكس النتائج تصوراتهم واتجاهاتهم نحو موضوع الدراسة وقد تختلف التصورات عن الممارسات الفعلية داخل المنشآت، ولذلك يمكن في الدراسات المستقبلية دعم الاستبانة بالمقابلات أو تحليل الحالات الواقعية

طبيعة البيانات المقطعية 5-17-2

جمعت البيانات خلال فترة زمنية محددة، ولذلك تمثل النتائج الوضع خلال تلك الفترة، ولا تقيس التغيرات التي قد تحدث بمرور الوقت

احتمالية التحيز في الإجابات 5-17-3

قد يميل بعض المشاركين إلى اختيار إجابات تعكس السلوك المهني المقبول، خصوصاً عند تناول موضوع يرتبط بالنزاهة والفساد

تنوع المسميات الوظيفية 5-17-4

ارتفعت نسبة المشاركين المصنفين تحت فئة «أخرى»، مما حد من القدرة على تحليل بعض الخلفيات المهنية بصورة أكثر تفصيلاً

ارتفاع المتوسطات الحسابية 5-17-5

جاءت معظم المتوسطات ضمن مستوى الموافقة المرتفع جداً، وقد يشير ذلك إلى ارتفاع الاتفاق، لكنه قد يقلل كذلك من مستوى التباين بين الاستجابات

التداخل بين المتغيرات المستقلة 5-17-6

أظهرت النتائج وجود علاقات قوية بين محاور الدراسة، وهو ما قد يؤدي إلى تداخل أثارها داخل نموذج الانحدار المتعدد ولذلك تم التمييز بين العلاقة الارتباطية والآخر المستقل لكل متغير

القيمة العلمية للدراسة 5-18

تتمثل القيمة العلمية للدراسة في تناولها العلاقة بين الممارسات المحاسبية الحديثة والحد من الفساد المالي والإداري ضمن إطار واحد يجمع بين عدة أبعاد رقابية

كما تسهم الدراسة في توضيح أهمية التمييز بين نتائج الارتباط ونتائج الانحدار؛ فقد يظهر المتغير مرتبطاً بقوة بالمتغير التابع، إلا أن أثره المستقل قد لا يكون دالاً بعد إدخال متغيرات مترابطة أخرى

كذلك تقدم الدراسة دعماً ميدانياً لأهمية التدقيق الداخلي باعتباره أحد أهم الأدوات المؤسسية في مكافحة الفساد

القيمة العملية للدراسة 5-19

يمكن للمنشآت الاستفادة من نتائج الدراسة في

تطوير أنظمة الرقابة الداخلية

دعم استقلال التدقيق الداخلي

تحسين جودة الإفصاح المالي

توجيه خطط التدقيق نحو المخاطر

تعزيز الحوكمة والمساءلة

استخدام التقنية في كشف المخالفات

رفع موثوقية التقارير المالية

تحسين التنسيق بين الإدارات الرقابية

إنشاء قنوات للإبلاغ عن المخالفات

بناء ثقافة تنظيمية قائمة على النزاهة

الخاتمة العامة للدراسة 5-20

خلصت الدراسة إلى أن تطبيق الممارسات المحاسبية الحديثة يؤدي دوراً مهماً في الحد من الفساد المالي والإداري، وأن نجاح هذه الممارسات يعتمد على تكامل الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والشفافية والإفصاح المالي

كما بينت النتائج أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر نسبة مهمة من التغير في مستوى الحد من الفساد، وأن نموذج الدراسة كان دالاً إحصائياً

وقد برز التدقيق الداخلي باعتباره المتغير الأكثر تأثيراً بصورة مستقلة، وهو ما يؤكد ضرورة تعزيز مكانته التنظيمية، ودعم استقلاله، وتوفير الموارد البشرية والتقنية اللازمة لأداء مهامه

وفي المقابل، أكدت الدراسة أن بقية الممارسات تظل ضرورية حتى وإن لم يظهر أثرها المستقل داخل نموذج الانحدار، لأنها تعمل ضمن منظومة متداخلة ومتكاملة

وبناءً على ذلك، فإن مكافحة الفساد المالي والإداري لا تتحقق بمجرد وجود السياسات المكتوبة، وإنما تتطلب تطبيقاً فعلياً للضوابط، ومتابعة مستمرة، وتدقيقاً مستقلاً، وإفصاحاً واضحاً، ومساءلة عادلة، وثقافة مؤسسية ترفض المخالفات

وتأمل الدراسة أن تسهم النتائج والتوصيات في دعم المنشآت والجهات المهنية والرقابية في تطوير بيئة مالية وإدارية تتسم بدرجة أعلى من النزاهة والشفافية والموثوقية

إسهام الدراسة

تسهم هذه الدراسة في توضيح أثر الممارسات المحاسبية الحديثة في الحد من الفساد المالي والإداري داخل الشركات السعودية، كما تقدم دليلاً عملياً يمكن أن تستفيد منه إدارات الشركات والمراجعون والجهات الرقابية في تطوير الأنظمة الرقابية وتعزيز مبادئ الشفافية والحوكمة

المراجع العربية

- القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر، *الحوكمة ومكافحة الفساد الإداري والمالي*. (أبو النصر، مدحت محمد). (2021)
- عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، *المراجعة الداخلية والحوكمة المؤسسية*. (يوسف، أحمد حسن). (2022)
- الرياض: هيئة السوق المالية، *لائحة حوكمة الشركات*. (هيئة السوق المالية). (2024)
- الرياض: هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، *دليل ضريبة القيمة المضافة*. (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك). (2024)
- النسخة العربية – (IFRS) المعايير الدولية للتقرير المالي. (2024). (SOCPA) الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين
SOCPA: الرياض.

المراجع الأجنبية

- Arens, A. A., Elder, R. J., & Beasley, M. S. (2024). *Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach* (18th ed.). Pearson.
- Messier, W. F., Glover, S. M., & Prawitt, D. F. (2022). *Auditing & Assurance Services: A Systematic Approach* (12th ed.). McGraw-Hill.
- Whittington, O. R., & Pany, K. (2022). *Principles of Auditing and Other Assurance Services* (22nd ed.). McGraw-Hill.
- Rezaee, Z. (2019). *Financial Statement Fraud: Prevention and Detection*. Wiley.
- Knechel, W. R., & Salterio, S. E. (2023). *Auditing: Assurance and Risk* (6th ed.). Routledge.

مراجع الرقابة الداخلية

- Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO). (2013). *Internal Control – Integrated Framework*. COSO. ويعد المرجع الأساسي عالمياً في الرقابة الداخلية ويتضمن المكونات الخمسة و 17 مبدأ للرقابة الداخلية.

Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO). (2023). *Internal Control*. COSO.

مراجع التدقيق الداخلي

Institute of Internal Auditors (IIA). (2024). *Global Internal Audit Standards*. Lake Mary, Florida: The Institute of Internal Auditors. وهو المرجع المهني الأحدث للتدقيق الداخلي عالمياً.

Institute of Internal Auditors (IIA). (2024). *Complete Global Internal Audit Standards*.

مراجع التدقيق الخارجي

International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB). (2024). *Handbook of International Quality Management, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements*.

International Federation of Accountants (IFAC). (2024). *International Standards on Auditing (ISA)*.

مراجع الشفافية ومكافحة الفساد

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2021). *OECD Public Integrity Handbook*.

Transparency International. (2024). *Corruption Perceptions Index 2024*.

World Bank. (2020). *Enhancing Government Effectiveness and Transparency: The Fight Against Corruption*.

مراجع أخلاقيات المهنة

International Ethics Standards Board for Accountants (IESBA). (2024). *International Code of Ethics for Professional Accountants*.